

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

جمهورية السودان

وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل

مع

الامانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

ورشة التنمية المحلية ودورها في التنمية الاجتماعية

الورقة القطرية

التنمية المحلية في السودان "الواقع والمأمول"

المخرطوع ٣٠ أكتوبر حتى الأول من نوفمبر ٢٠٠٧

الفهرس

- مقدمة ▶
- تعريفات ومفاهيم ▶
- أهم مشروعات التنمية المحلية في السودان ▶
- التشريعات ▶
- الخططة الخمسية للولادات (٢٠٠٧-٢٠١١) ▶
- خاتمة ▶

مقدمة:

أولاً: السمات الرئيسية للوضع الجغرافي والديمغرافي لجمهورية السودان:

١- العرض الجغرافي:

أ- تعد جمهورية السودان أكثر الأقطار العربية والأفريقية إتساعاً وتقدر الرقعة الجغرافية للسودان بنحو (٢,٥) مليون كيلومتر مربع وتقع بين خطى عرض (٤) درجة و (٢٣) درجة شمالاً وخطى طول (٢٤) درجة و (٣٨) شرقاً ويعتبر السودان من الأقطار القليلة التي يجاورها تسعة دول هي جمهورية مصر العربية من الشمال والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية من الشمال الغربي وجمهورية تشاد وأفريقيا الوسطى من الغرب وجمهوريات زائير وأوغندا وكينيا من الجنوب وأثيوبيا وأريتريا من الشرق ويُعد السودان من الناحية الطبوغرافية سهلاً منبسطةً إلا من قلة من جبال ومرتفعات في مناطق محدودة مثل جبال الأمانتونج في أقصى الجنوب وجبل مرة وجبال النوبة في الغرب وسلسلة جبال البحر الأحمر في الشرق.

ب- ينقسم السودان الى مناطق بيئية طبيعية متميزة ففي الشمال يوجد حزام الصحراء وشبه الصحراء يليه حزام السهل السوداني ويسهم هذا الحزام بدور كبير في الانتاج الزراعى خاصة إنتاج الحبوب الغذائية وتربية الماشية ويتضمن السهل السودانى منطقة السافانا خفيفة الأمطار والسافانا غزيرة الأمطار ذات الإنتاجية الزراعية والنباتية والحيوانية فى أقصى جنوب الحزام الإستوائى وقد نجحت فى هذا الحزام زراعة الكثير من المحاصيل المدارية مثل الشاى والبن ونخيل الزيت والتبغ والذرة الشامية والأناناس بالإضافة الى الغابات الإستوائية.

٢- حجم ونمو السكان:

يتناول هذا الجزء الواقع الديمغرافي لسكان السودان فى الماضى والحاضر والتوقعات المستقبلية وذلك بالتعرف على النمو السكانى والتركيب العمرى والنوعى للسكان وهذا المنحى يساعد على وضوح اتجاهات معدلات الخصوبة والوفيات والهجرة الداخلية والخارجية ويعطى قراءة لمعدلات المراضة والوفاة والتطور فى الصحة التوالدية (الانجابية) وبرامج تنظيم الأسرة والزواج والأسرة والخصائص السكانية الأخرى.

أوضحت التعدادات السكانية عدد السكان فى السودان من (١٠,٢٥) مليون نسمة عام ١٩٥٦م الى حوالى (١٤,١١) مليون نسمة فى عام ١٩٧٣م والى (٢٠,٥٩) مليون نسمة عام ١٩٨٣م ثم الى (٢٥,٥٨) مليون نسمة عام ١٩٩٣م. وتشير ايضاً البيانات الى أن معدل النمو السنوى للسكان خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩٣م قد بلغ حوالى (٢,٨٨%).

وعلى ضوء الاسقاطات السكانية فإن تقدير عدد السكان سوف يبلغ حوالى (٣٣,٦) مليون نسمة عام ٢٠٠٣م و (٤٣,١) مليون نسمة عام ٢٠١٣ ثم حوالى (٤٨,١) مليون نسمة عام ٢٠١٨م.

٣- التركيب العمري والنوعى:

يعتبر المجتمع السودانى مجتمع فتى إذ يمثل السكان دون سن الخامسة عشر حوالى (٤٣%) من مجموع السكان حسب تعداد السكان لعام ١٩٩٣م وكبار السن الذين بلغوا (٦٥) سنة فأكثر حوالى (٤%).

إن إستقراء البيانات السكانية يعكس تغيرات سكانية فى المستقبل أهمها إتجاه معدلات الزيادة الطبيعية للسكان نحو الانخفاض بتأثير عوامل أهمها الارتفاع التدريجى فى سن الزواج وتعليم الاناث كضرورة لتطويرها وتطويع كفاءتها فى أداء وظائفها الأسرية وعملها خارج المنزل ويلاحظ أنه لم تحدث تغيرات ذات أهمية فى الهرم العمري للسكان خلال الثلاث عقود الماضية أظهرت نتائج تعداد السكان لعام ١٩٩٣م توازناً نوعياً للسكان على المستوى الوطنى إذ تبلغ نسبة الذكور للاناث (١٠١:١٠٠) كما أشارت الى أن هنالك تبايناً فى نسبة النوع (عدد الذكور لكل ١٠٠ أنثى) فى الحضر (١٠٩,٢%) مقارنة ب (٩٦,٩%) فى الريف ونجد أن هذه النسبة تختلف من ولاية لأخرى ومن فئة عمرية الى أخرى حسب النمط المعيشى السائد لدى السكان فنجدها مرتفعة جداً فى الخرطوم حيث تصل الى (١١٥,٤%) وتمدنية فى الولاية الشمالية حيث تصل الى (٩٠%) نسبة لهجرة الذكور الخارجية.

٤- الكثافة السكانية:

أوضحت بيانات تعداد السكان لعام ١٩٩٣م بأن الكثافة السكانية للسودان قد بلغت حوالى (١٠) أشخاص للكيلو متر المربع وهى كثافة ضئيلة مقارنة مع كثير من دول العالم. وبالرغم من ضآلة الكثافة على المستوى القومى إلا أن البيانات تشير الى وجود إختلال فى التوزيع السكانى حيث تتركز الغالبية العظمى من السكان فى الشريط النيلى وروافده وفى منطقة السافانا الغنية الممتدة من الغرب الى الشرق فى وسط البلاد إذ ارتفعت الكثافة السكانية فى الأراضى الصالحة للزراعى من (٢٩٤) شخصاً للكيلو متر المربع عام ١٩٨٣م الى (٣٦٥) شخصاً للكيلو متر المربع عام ١٩٩٣م كما بلغت الكثافة السكانية فى ولاية الخرطوم (١٦٩,٠) شخصاً مقارنة بكرديفان (٧,٥) شخص وأعلى النيل (٤,٨) شخص.

٥- الخصوبة:

توضح الاحصاءات السكانية والمسوحات المتخصصة أن الخصوبة تتجه نحو الانخفاض فقد كان معدل المواليد الخام (٥١,٧) لكل ألف نسمة فى عام ١٩٥٦م إنخفض الى (٤٧,٥) لكل ألف نسمة فى عام ١٩٧٣م والى (٤٢,٦) فى عام ١٩٨٣م ثم الى (٢٢) فى عام ١٩٩٣م.

٦- الموارد الطبيعية :

أ- يشق نهر النيل البلاد من الجنوب للشمال وتوفر روافده تدفقاً يناهز المائة مليار متر مكعب من المياه ويؤدي دوراً متعاضداً في التنمية الاقتصادية والزراعية خاصة في الوسط والشمال وهناك إتفاقية إقليمية لتنظيم إستغلال مياه النيل كما يتوافر إضافة الى نهر النيل عدد كبير من الأنهار والخيران ومخزون وفير من المياه الجوفية يشكل مورداً هاماً في التنمية الشاملة المتوازنة كما يحظى السودان بجانب الموارد المائية سالفة الذكر بمعدلات كبيرة من الأمطار والتي يتباين توزيعها وكمياتها في أنحاء الوطن في الشمال تقل معدلات الأمطار السنوية الى أدنى من ٥٠ ملم وترتفع الى أكثر من ١٥٠٠ مم في أقصى الجنوب.

ب- تبلغ مساحة الأراضي الصحراوية (١٩٠) مليون فدان بنسبة (٣٥,٢%) والأراضي القابلة للزراعة (١٦٠) مليون فدان بنسبة (٢٩,٦%) والمراعي الطبيعية (١٦٠) مليون فدان بنسبة (٢٩,٦%) كما تبلغ مساحة السهول المغمورة بالمياه والمناطق الجبلية (٣٠) مليون فدان بنسبة (٥,٦%).

ج- تقدر قطعان الماشية بالسودان بنحو (١٠٠) مليون رأس تشمل الأبقار والأغنام والماعز والإبل تتوزع على كل الولايات ويتمتع السودان بثروة حيوانية برية وافرة ويتوافر به موارد واسعة من الثروة السمكية النهرية والبحرية وتقدر إنتاجيتها السنوية بنحو (٣٠٠) الف طن يستثمر فيها حالياً بنحو (١٥%) سنوياً.

د- إن السودان غني بثروته المعدنية والآن بدأ بعض الأنشطة التعدينية رغم عدم تمكنه حتى الآن من إستثمارها وإستغلالها الإستغلال الأمثل لنقص الموارد المالية والقدرات الفنية غير أن الإستراتيجية القومية الشاملة ١٩٩٢-٢٠٠٢م توجه إهتماماً كبيراً لإستثمار الثروات المعدنية وإدخالها في دورة الاقتصاد الوطني.

هـ- يعتمد السودان في مجال الطاقة على مصادره الغابية والمائية والتوليد الحراري والآن يشهد قطاع البترول إهتماماً كبيراً بعد أعمال الإستكشاف الواسعة التي شملت جنوب البلاد وغربها ووسطها وشرقها وأثبتت وجود مخزون بترولي كبير حيث بدأ بالفعل الإستثمار التجاري لبترول بدءاً بالاقليم الغربي ويؤمل أن يتواصل السعي حثيثاً للتوسع في إستثمار للبترول تجارياً مع مطلع العام ١٩٩٦م مما يحقق للسودان مورداً هاماً للطاقة والثروة عامة يعين في تحقيق الأهداف التنموية الطموحة التي حددتها الإستراتيجية القومية الشاملة.

التنمية المحلية ودورها فى التنمية الاجتماعية:

نشأة التنمية المحلية:

يرتكز مفهوم التنمية المحلية على عنصر المبادرة والمشاركة الشعبية والعون الذاتى ومساندة الدولة بإعتبارهم الوسائل الأكثر فاعلية لتنمية المجتمعات المحلية سواء أكانت حضرية أم ريفية وبإستخدام منهج تنمية المجتمع الذى يوحد ما بين جهود الأهالى وجهود الحكومة من أجل خدمة المجتمع والنهوض به وربطه بالتنمية الشاملة للبلاد وتهدف التنمية المحلية الى الآتى:

- وضع الخطط المناسبة وفق أولويات محددة لتنمية المجتمع لتنمية المجتمع المحلى والنهوض به إقتصادياً وإجتماعياً.
- رفع وعى المواطنين بالمشاركة الفعالة فى عمليات التنمية.
- الإرتقاء بمستوى الخدمات الموجودة فى المجتمع المحلى.
- وضع حلول ناجعة للمشكلات.

ولعل التطور الحادث فى العالم يجعل تطلعات المواطنين وإحتياجاتهم تتعدى الأنماط التقليدية فى الحياة الى السعى للإرتقاء بالمستوى المعيشى وزيادة الدخل ووفرة الإنتاج وتحسين الخدمات وعدالة التوزيع، ولن يُتاح ذلك إلا بالعمل الجاد والمشاركة الفعالة وتضافر الجهود بين المواطنين والدولة فى إعداد خطط الدولة القومية. وقد شهد السودان منذ إستقلاله وحتى الآن العديد من نماذج الخطط السنوية والخمسية والعشرية والربع قرنية ممرحلة على خمسيات والحقيقة التى لاتدع مجالاً للشك أن السودان ومنذ إستقلاله حرص على إستغلال موارده الطبيعية والبشرية وتطوير الريف وتخطيط المدن وإستعان فى ذلك بالخبرات الوطنية والأجنبية وقد شهد تاريخ السودان منذ الإستقلال وحتى الآن تخصيص عدد من الوزارات الخدمية والتنموية والتى من بينها الشؤون الاجتماعية وإن تعددت مسمياتها وإختصاصاتها عبر التاريخ الى أن إستقرت حالياً بمسمى وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل، بجانب وعبر التاريخ أيضاً وزارات للتنمية الريفية والتعاون والبيئة والعديد من اللجان الخاصة بالنهوض بالتعليم والصحة والتنمية والشؤون الاجتماعية.. الخ ولا ننسى أن من بين لجان أمانة مجلس الوزراء الموقر الآن لجنة للقطاع الاجتماعى وبالمجلس الوطنى عدد من اللجان للمرأة والاسرة والطفل والصحة والشؤون الاجتماعية) وبالمثل المجالس التشريعية الولائية وبالنظر فى ملفات الأحزاب السياسية نجد أن العمل يسير عبر عدد من القطاعات من بينها الشأن الاجتماعى.

تعريف مفهوم التنمية:

تعددت التعريفات والمفاهيم وتوحدت المقاصد فى أن التنمية إستغلال أمثل للموارد المادية والبشرية وتوظيفها للرقى بالإنسان وتحسين أحواله المعيشية والحياتية عن طريق زيادة دخله وتطوير معارفه ومهاراته وتحسين دخله وتوفير قسط وافر من الخدمات الأساسية له

ولأسرته ولمجتمعه وهذا لا يحدث إلا بوجود آفاق وتطلعات على المستوى المحلى تتمثل فى تفعيل دور المواطنين فى التنمية المحلية ودعم الاستثمار المحلى عن طريق إستخدام مناهج علمية تيسر الوصول للأهداف التى تُعين فى تحقيق التنمية المحلية عبر الآتى:

أ) إيجاد حل لمشكلات المجتمع القائم بسبب عدم كفاية الخدمات أو بسبب التكرار أو الإزدواجية فيها مما يستدعى الأمر الاهتمام بتنسيق الخدمات.

ب) تنمية قدرة المجتمع على حل مشكلاته بنفسه عن طريق:

١. جمع المعلومات، والقيام بالبحوث التى تساعد على وضع خطط التنفيذ.
٢. إنشاء خدمات جديدة أو تعديل البرامج اليومية.
٣. تقوية الروابط وتنسيق الجهود بين الهيئات والجماعات والأفراد والجهات المهتمة ببرامج الرعاية وتنمية المجتمع.
٤. تشجيع المواطنين على المشاركة فى برامج الرعاية والتنمية الاجتماعية.
٥. تثقيف الجماهير وتعميق وعيهم بإحتياجاتهم ومواردهم.
٦. العمل على وقاية المجتمع من الآفات الاجتماعية.

وسنورد فيما يلى بعض التعريفات:

- يُعرف الدكتور/ محمد سعيد محمد، التنمية بأنها زيادة محسوسة فى الإنتاج والخدمات بطريقة شاملة ومتكاملة مرتبطة بتجربة المجتمع مستخدمة فى ذلك الأساليب العلمية الحديثة فى التكنولوجيا والتنظيم والإدارة.
- ويُعرف الدكتور/ يوسف شنان، التنمية، بأنها التطوير الشامل والجزري الهادف والمستمر لحياة المواطن الإنسان.
- ويُعرف الدكتور/ عبد القوى، التنمية الاجتماعية، بأنها إحداث تغيير إجتماعى وقد يكون التغيير هنا مادياً يسعى الى رفع المستوى الاقتصادي والتكنولوجى للمجتمع وقد يكون معنوياً يستهدف تغيير إتجاهات الناس وقيمهم، أى أن هدف برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية هو التطوير الاجتماعى والاقتصادى والثقافى والصحي والتعليمى ..الخ، للناس فى بيئاتهم سواء أكانوا هؤلاء الناس أفراداً أو جماعات أو مجتمعات، وهذا التطوير هادف ومقصود يتم وفق خطة موضوعة ومدروسة نتيجة لإدخال عوامل تغييرات معينة، ويقدر القائمون بتخطيط مشروعات التنمية والمشرفون تنفيذياً بأنها سوف تؤدى الى إحداث التغيير الاجتماعى المطلوب.
- يعرف الأستاذ/ محى الدين صابر الذى يعتبر التنمية: "مفهوم جديد لأسلوب العمل الاجتماعى والاقتصادى فى مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضارى فى طريقة

التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعى البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعى قائماً على أساس المشاركة فى التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعاً فى كل المستويات عملياً وإدارياً وهناك من يُعرفها بأنها حركة تهدف الى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع فى مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك فإذا لم تظهر المبادرة تلقائياً تكون الإستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها وإستثارتها بطريقة تضمن لنا إستجابة حماسية فعالة لهذه الحركة.

- ويتم تجسيد التنمية المحلية من خلال نوعين من البرامج التنموية تتمثل فى برامج التجهيز والبرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية.

أسلوب خدمة المجتمع يتضمن نوعين من الأهداف:

أنواع التنمية:

- ظهرت حديثاً العديد من التصنيفات والمسميات ومجالات للتنمية وجميعها يُسخر لتنمية الإنسان والوصول الى الرفاه الاجتماعى ومنها:
- ١- تنمية المجتمع: تضافر جهود الأهالى مع الدولة.
 - ٢- التنمية المحلية: سبق تعريفها فى البحث.
 - ٣- التنمية الريفية: وتركز على رفع قدرات الريف.
 - ٤- التنمية الاقتصادية: وتهتم بزيادة رأس المال ونصيب دخل الفرد والسياسات الكلية خاصة فى مجالات خفض التضخم .. الخ.
 - ٥- التنمية الاجتماعية: وهى أشمل فى مفهومها حيث تركز على تكامل السياسات والرفاه وتحسين الخدمات وخفض الفقر.
 - ٦- التنمية البشرية: وتركز على رفع قدرات الانسان بصفته الوسيلة والغاية فى رفع وكفاءة المجتمع وتهتم بالحكم الرشيد والقضاء على الفقر والجوع الشديدين وتوفير العمالة الكاملة والقضاء على التهميش الاجتماعى والإنصاف بين الرجل والمرأة وتقديم الخدمات الأساسية، التعليم، الصحة، المياه، البيئة .. الخ، مع التركيز على إيجاد علاقات حميمة مع المنظمات الدولية والإقليمية فى أمر توفير التمويل اللازم.
 - ٧- التنمية الانسانية: إسم مرادف للتنمية البشرية يستخدم فى التقارير العربية. ومن الأفضل أن تتكامل كل أنواع التنمية تحت مسمى (التنمية الشاملة أو المستدامة) لتشمل كل ما يرتقى بالانسان والمجتمعات.

نماذج لأهم مشروعات التنمية المحلية:

أولاً: مشروع تنمية المجتمع بولاية الخرطوم:

ظهر مفهوم تنمية المجتمع على مسرح الحياة العالمية فى بداية النصف الثانى من القرن العشرين على أثر بعض التجارب التى تمت فى بعض الدول النامية فى آسيا وأفريقيا

والتي تبنتها هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وبناء على ذلك فإن مشروع تنمية المجتمع بالخرطوم نشأ تحت إشراف وتخطيط خبراء متخصصين فى تنمية المجتمع من قبل هيئة الأمم المتحدة حسب مفهوم وأسلوب ومنهج تنمية المجتمع لتطوير المجتمعات المحلية والعمل على إشراكها فى التنمية القومية.

وفى عام ١٩٦٣م قام مشروع تنمية المجتمع بريفى الخرطوم بقرار من مجلس الوزراء رقم (١٥٧١) بتاريخ ١٩٦١/٦/٣م وبدأ عمله فى سبتمبر ١٩٦٣م فى ثمانى قرى. وخصصت الدولة لهذا المشروع ميزانية قدرها مائة ألف جنيه، وعندما جاءت حكومة مايو أدرجت هذا المشروع ضمن مشاريع الخطة التنموية من عام ١٩٧٠م الى عام ١٩٧٥م بقرار من مجلس الوزراء رقم (٩٦٤) بتاريخ ١٩٨٠/٨/١١م وقد خصصت له ميزانية قدرها (٢٠٠) ألف جنيه لمدة خمسة سنوات وقد أعطى المشروع الرقم (٦/١/١٨) أسوةً بالمشاريع التنموية فى السودان كمشروع الجزيرة ومشروع الجنيد، غير أنه لظروف خارجة عن إرادة البلاد لم ينفذ هذا الأمر.

وعن الفترة التجريبية للمشروع من ١٩٦٣م حتى ١٩٦٧م فقد جاء تقريرى مستر ديوان ومسيح الزمان خبيرى الأمم المتحدة بما يفيد نجاح المشروع وما وجدته من إقبال من المجتمعات ومساهمتها فى برامجها.

يغطى المشروع رقعة واسعة فى ولاية الخرطوم وأن حدود المشروع هى حدود الولاية الادارية موزع على المناطق الثلاثة كما يلى:

(١) **منطقة غرب النيل:** وتمتد من قرية الجزيرة إسلاج شمال أم درمان على ضفة النيل الغربية متضمنة قرى منطقة الجموعية حتى قرية الشيخ البشير جنوب خزان جبل أولياء على النيل الأبيض ومقسمة الى خمس مناطق رئيسية تشرف على من حولها من القرى:

١. مركز كررى.

٢. مركز العجيبة.

٣. مركز التريس.

٤. مركز السلمانية.

٥. مركز أيد الحد.

(٢) **منطقة شرق النيل:**

وهى مقسمة الى:

أ- القسم الشمالى: ويشمل المساحة الممتدة من قرية الخوجلاب شمال الخرطوم بحرى

حتى قرى ود البصل فى أقصى شمال الولاية وهذه المنطقة بها خمسة مراكز هى:

١. مركز الفكى هاشم.

٢. مركز الجيلى.

٣. مركز واوسى.

٤. مركز وود رملى.

٥. مركز وود البصل.

ب- القسم الشرقى: والذى يقع شرق الخرطوم بحرى ويشمل "٤" مراكز وهى:

١. مركز العسيلات.

٢. مركز وود موله.

٣. مركز أو ضواً بان.

٤. مركز أبودليق.

(٣) **منطقة ما بين النيلين:** وتشمل هذه المنطقة معظم منطقة مجلس شعبى جبل أولياء (قرى

الريفى) وتمتد شرق النيل الأبيض، وقرى الشقيلاب جنوب الخرطوم حتى قرية قوز

الشيخ حامد بالقرب من جبل أولياء، وتضم مركزين هما:

١. مركز طيبة الحساناب.

٢. مركز السلمية شرق.

النشاط الاقتصادى:

لقد تخصصت كل منطقة من مناطق المشروع فى أنواع معينة من الأنشطة الاقتصادية، وفقاً لخطة المشروع المرسومة والتي تركز على التغيير الاجتماعى والعمل الجماعى وقد

حظيت المنطقة الشرقية على نوعين من النشاط الاقتصادى:

(أ) النشاط الرعوى: والذى تمثله المناطق الواقعة بين أبو دليق وود مولى.

(ب) النشاط الزراعى: وتمثله القرى الواقعة من الخوجلاب حتى الجبلى والتي تعتمد على

الرى الصناعى وتعتمد قرى الشايقية وود رملى وود البصل على الرى الصناعى

والأمطار.

أما منطقة ما بين النيلين فنشاطها الاقتصادى آخذ فى التنوع، حيث يعمل الناس فى الزراعة والصناعة والبناء والنجارة والعمل الحكومى ويزاول الناس فى المنطقة الغربية الزراعة

المطرية وخاصة فى قرى الهلجىجية والتريس والسلمانية غرب والشقيلة.

خدمات المشروع:

١ - خدمات الاسكان والتخطيط:

يساعد المشروع المواطنين فى تخطيط القرى وتوصيل خط المياه للمنازل ونشر فكرة

المنزل الريفى النموذجى وتوصيل الكهرباء للمرافق والمؤسسات الحكومية الواقعة فى نطاق المشروع.

٢ - خدمات الارشاد الزراعى:

يساعد المشروع فى مكافحة الآفات الزراعية وتربية الدواجن وتحسين السلالات الحيوانية عن طريق التهجين وتشجيع الأساليب الحديثة وتقديم البذور المنتقاة.

٣ - خدمات النقل والمواصلات:

يساعد المشروع المواطنين ويشاركهم فى رصف وإصلاح الطرق وإقامة الكبارى وتشجيع شراء العربات.

٤ - خدمات النشاط التعاونى:

نشر الفكر التعاونى وتشجيع قيام الجمعيات التعاونية المتعددة الأغراض وتشجيع قيام جمعيات ربات البيوت.

٥ - خدمات الارشاد النسوى:

إقامة حلقات محو الامية وفصول الاقتصاد المنزلى وأعمال الإبرى والخياطة والصناعات الريفية والإشراف على رياض الأطفال والبرامج الثقافية.

٦ - خدمات رعاية الطفولة والأمومة:

يساهم المشروع فى الإشراف الصحى على الأطفال وتقديم الإرشادات الصحية والغذائية ورعاية الحمل.

٧ - خدمات الترويم والترفيه:

يعمل المشروع على تشجيع المواطنين عن طريق المرشدين والمرشدات بالمراكز فى إقامة المهرجانات فى المناسبات القومية والحفلات المختلفة وفى إقامة المعارض فى المراكز الاجتماعية وتكوين الفرق الرياضية بالقرى وعقد المنافسات بينها.

٨ - خدمات الصحة العامة:

يقوم المشروع بالتوعية والإرشاد الصحى و يساهم مع المواطنين فى حفر الآبار الصحية والحفائر والمراحيض و ردم الكوش وحملات النظافة العامة.

٩ - خدمات تعليم الكبار والتأهيل:

يقوم المشروع بمساندة الجهد التطوعى والعون الذاتى وإنشاء الفصول الصناعية وإقامة حلقات محو الأمية وتدريب القادة المحليين وتقديم الندوات والمحاضرات الثقافية فى المراكز الاجتماعية.

١٠ - خدمات المراكز الاجتماعية:

لدى المشروع عدد (٢٢) مركز اجتماعى بالمنطقة الشرقية وعدد (٣٦) مركزاً اجتماعياً بالمنطقة الشمالية وعدد (٢٣) مركزاً اجتماعياً بالمنطقة الغربية وعدد (٣٣) مركزاً اجتماعياً ما بين النيلين، من أهداف المشروع إنشاء عدد كاف من المراكز الاجتماعية فى كل قرى المشروع لتون نقطة إنطلاق الخدمات الاجتماعية وباعتبار هذه المراكز بواتق تتبلور

فيها الخطط والبرامج التنموية ويجد فيها الناس التوعية والتأهيل والندوات والعروض السينمائية وتعتبر أيضاً من أنسب الأماكن لإقامة المعارض في المناسبات القومية والوطنية ومكان للترويج والترفيه.

ولم يتوقف تطور التنمية المحلية في ولاية الخرطوم على المشروع التجريبي ولكن صار بخطى متسارعة في شتى القطاعات أعلاه منذ عام ١٩٧٠م وحتى الآن خاصة بعد ميلاد مؤسسة التنمية الاجتماعية عام ١٩٩٧م كآلية مساندة لولاية الخرطوم في مناهضة الفقر من خلال:

- ترقية دور منظمات المجتمع المدني.
- التدريب ورفع القدرات.
- تبنى تطوير برامج التمويل الأصغر من خلال شبكة منظمات التمويل الأصغر.
- الاهتمام بالمعلومات.
- دعم وتطوير المحليات.

ثانياً: مشروعات تنمية المرأة:

بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة العالمية (Fao) في كل من (غرب النيل - الريف الشمالي "السروراب"- الجزيرة اسلانج) وشرق النيل (السمره والخيرة) وإمتد بعد نجاحه في ولاية الخرطوم الى الولاية الشمالية حيث ركز المشروع على المجالات الزراعية وتربية الدواجن والماشية وصناعة الفحم النباتي والصناعات البيئية ورفع قدرات النساء في الإئتمان والإدخار وإرتيادهن مجالات التسويق عبر الجمعيات التعاونية.

ثالثاً: مشروع تنمية المرأة في ريفي شندي:

بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والتنمية الصناعية وغطى "٢٥" قرية وركز على تدريب إثنا عشرة من القيادات النسوية على أنشطة متعددة لمدة ثلاث سنوات وتمديد سنتين أخريين.

رابعاً: مشروع المراكز الاجتماعية متعددة الأغراض ومراكز تنمية المرأة وكليات المجتمع:

وهي منداحة في كل ولايات السودان في الحضر والريف منذ عام وتخدم كل قطاعات المجتمع خاصة المرأة وقد تبنت وزارة التعليم العالي عبر جامعاتها المنتشرة في السودان برامج تنمية المجتمع من خلال تأسيس كليات المجتمع وتهدف الى خدمة كل قطاعات المجتمع في مجالات الصحة والتعليم ومحو الأمية وتعليم الكبار والتأهيل والتدريب وتمليك وسائل الانتاج وخدمة البيئة والمجتمع.

خامساً: مشروعات العمالة المكثفة:

بالتعاون مع منظمة العمل الدولية (ILO) النيل الأبيض.

سادساً: مشروعات المجتمعات الصديقة للأطفال:

يتم تنفيذ ه بالتعاون بين حكومة السودان ومنظمة اليونيسيف وحكومات الولايات ويعتبر أنموذجاً للتنمية المحلية والريفية المتكاملة إذ يقدم حزمة من الخدمات فى مجالات التعليم /الصحة/المياه/ترقية المجتمع/برامج الأمومة والطفولة.

سابعاً: مشروعات التغذية المدرسية:

تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي (WFP). وحكومة السودان ويهدف الى توفير الغذاء لتلاميذ مرحلتي الأساس والثانوى لولايات البحر الأحمر/كسلا/شمال كردفان/غرب دارفور/غرب كردفان، وكان نتائجها:

- ١- زيادة معدل الاستيعاب وتقليل التسرب.
- ٢- تضيق الفجوة بين تعليم البنين والبنات.
- ٣- نشر التعليم فى المناطق الفقيرة.

ثامناً: مشروع التنمية الريفية بجبل مرة:

تمكن المشروع من خلال الانتشار الواسع لوحداته وبصورة خاصة الإرشادية من نقل التقنيات المستحدثة وتبنى الأفكار الجديدة من خلال الرسائل الإرشادية والاجتماعات والزيارات الحقلية والتجارب ونتائج العمل البحثي ويمكن تلخيص أهم الإنجازات فى الآتى:

- ١- تم إنشاء شبكة إرشادية تغطى (٧٤) ألف أسرة.
- ٢- توفير مدخلات زراعية.
- ٣- إدخال أصناف جديدة من الذرة وال فول السودانى والمحاصيل المروية.
- ٤- توزيع حوالى ١٥٠٠ طلمبة رى لتطوير الزراعة الشتوية على ضفاف الوديان.
- ٥- تطبيق نظام الغابات الشعبية والخاصة.
- ٦- استخدام وتطوير التقنية الوسيطة (المحاريث المسحوبة بواسطة الحيوان).
- ٧- إنشاء طرق ريفية وحفر (٢٢١) للشرب والزراعة.
- ٨- دراسات متخصصة.
- ٩- الاهتمام برفع الكفاءات وبناء القدرات.
- ١٠- الاهتمام ببرامج تنمية المرأة الريفية فى مجالات صحة ورعاية الأمومة والطفولة والصناعات اليدوية وبرامج الأسر المنتجة.
- ١١- التمهيد لقيام الصناعات الريفية والتسويق والتخزين الاستراتيجي.
- ١٢- تحسين نسل الماشية بجلب عجول محسنة وإدخال تجربة التلقيح الصناعى.
- ١٣- إصدار نشرات إرشادية دورية ومواد إعلامية لتوثيق أنشطة المشروع.
- ١٤- المساهمة العامة لدعم المؤسسات ذات الصلة ومؤسسات المجتمع المدنى وإنجازات المزارعين والرعاة وجامعة زانجى كلية الزراعة.

تاسعاً: تنمية المناطق المختارة:

تبنت حكومة السودان تطبيق نموذج التنمية الريفية القاعدية عام ١٩٨٨م بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائى كنموذج تنموى لمساعدة المناطق الريفية الأكثر فقراً التى تأثرت بعوامل الجفاف والتصحر ولم تحظ بإهتمام تنموي من قبل رغم احتفاظها بموارد طبيعية وإمكانيات اجتماعية قابلة لإحداث التنمية المحلية بها واشتمل برنامج تنمية المناطق المختارة على كل من مناطق (أم كداده بشمال دارفور-عد الفرسان بجنوب دارفور-أرياف الأبيض بولاية شمال كرفان-أدنى نهر عطبرة بولاية نهر النيل، وأواسط البطانة بولاية القضارف).

حققت مشروعات تنمية المناطق المختارة فى مجملها أهداف تتمثل فى تقوية البناء المؤسسى للمجتمعات المحلية المستفيدة على المستوى الريفى وتنفيذ المشاريع المدرة للدخل وتقديم الخدمات الإرشادية المختلفة بصورة مباشرة للمجتمعات الريفية فى مجالات الزراعة، الثروة الحيوانية، الصناعات الصغيرة، القمه، التعليم، المياه وخدمات تنمية المجتمع مع التركيز على أنشطة المرأة وصيانة البيئة الطبيعية بإعتبار أن هذه الأنشطة تتكامل وتتناسق من حيث الأهداف النهائية وذلك بإتباع أسلوب التنمية القاعدية والمشاركة المباشرة الفاعلة للمجتمعات المحلية فى جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والأداة والمتابعة والتقييم.

نهج تنفيذ مكونات مشروعات تنمية المناطق المختارة لتأمين المشاركة الشعبية:

- ١- بناء تنظيمات على مستوى المجتمع المحلى (لجان تنمية القرى) يتم إنتخابها بواسطة جميع المواطنين بالقرية للمساعدة على تنفيذ أنشطة المشروع.
- ٢- بناء قدرات المجتمعات الريفية على زيادة إنتاجية المحاصيل واستقرار الانتاج الزراعى بالقرى من خلال تنفيذ مشروعات ذات عائد ماضى متجدد.
- ٣- رفع كفاءة المستفيدين وبخاصة النساء وذلك من خلال التدريب والمشاركة فى القيادة تقوية روح العمل الجماعى وإيجاد مصادر دخل اضافية.
- ٤- تأمين مشاركة المواطنين فى كل مراحل المشروع بدءاً بتحديد الأنشطة والتخطيط مروراً بالتنفيذ وانتهاءً بالمتابعة والتقييم وإستحداث مشروعات جديدة.
- ٥- إنشاء الصندوق الدائرى لتنمية القرية هو مؤسسة لخدمات الائتمان والتسويق تشرف على إدارته لجنة تنمية القرية بغرض توفير فرص الاستثمار الانتاجى.
- ٦- تقديم المساعدة العينية التى تواجه الأنشطة ذات العائد الماضى وذلك فى شكل مشروعات صغيرة يحددها المواطنون وفقاً لاحتياجاتهم ومواردهم وقدراتهم على التنفيذ والادارة وتنفذ بعد ان تدرس جدواها الاقتصادية بواسطة المشروع.
- ٧- توفير الخدمات الاساسية (تعليم، مياه، رعاية صحية اولية) من خلال التعاون والتنسيق مع الهيئات والمنظمات الاخرى العاملة فى المنطقة.

٨- تأمين المشاركة الكاملة للمرأة حيث أن المرأة في المجتمعات المستهدفة تلعب دوراً إقتصادياً وإجتماعياً أساسياً في الأسرة والمجتمع وقد وفر المشروع الاحتياجات الأساسية للمرأة.

٩- تقوية قيم التعاون الجماعي (النفير) بغرض خدمة المجتمعات المستهدفة.

١٠- تدريب المستفيدين على تقنيات جديدة ملائمة ورفع قدراتهم من أجل زيادة الانتاج. يمكن القول أن قيام المشروع ساعد على تدريب المستفيدين على تحديد احتياجاتهم واولوياتهم وتدشين التنمية من أسفل الى أعلى ويتم ذلك بإتاحة سبل التسليف للمستفيدين لإقامة مشاريع صغيرة مدرة للدخل في شتى مناحى الأنشطة المتاحة، ونذكر بعض الأنشطة التي تم تنفيذها:

١- المناحل.

٢- صناعات صغيرة.

٣- تنمية الحرف.

٤- أنشطة زراعية وحيوانية.

٥- أنشطة المرأة الريفية.

٦- تحسين النسل الحيوانى.

٧- صناعات غذائية صغيرة.

٨- خبرة فنية.

٩- زيوت ومطاحن.

١٠- كمائن طوب حرارية.

نخلص الى أن ما حققته تجربة مشروعات تنمية المناطق الريفية المختارة أثبتت أن المشاركة الشعبية فى التنمية وسيلة فاعلة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية --- للمشروعات ولا بد من أن تجد الدعم من الدولة.

أخيراً، فيما يلى بعض النقاط مستخلصة من الدروس المستفادة من تجربة السودان فى مجال التنمية الريفية يمكن أخذها فى الاعتبار عند التفكير فى وضع مشروعات تنمية ريفية متكاملة:

١- عند إختيار مكونات المشروع يجب مراعاة المنطقة والأنشطة الاقتصادية لسكانها ومنتجاتها.

٢- إشراك المستفيدين فى الاعداد، التنفيذ، المتابعة والتقييم.

٣- الاهتمام بالبنيات التحتية كمكون أساسى كالطرق الريفية، المياه، الصحة، التعليم.

٤- الاهتمام ببرامج المرأة الريفية التى تخلق أثراً فاعل وتزيد من دخل الاسرة.

٥- الاهتمام بتنمية وتطوير المراعى وإدماج الرحل فى المجتمع الاقصادى.

- ٦- إنشاء المؤسسات والتنظيمات المحلية مع بداية المشاريع مع تدريبها وإشراك مؤسسات الحكم المحلى فى إدارة العمل خاصة فى الأنشطة التى تغير من صميم عملها.
- ٧- إشراك المؤسسات والسلطات التشريعية الولائية والمحلية فى إعداد وتنفيذ المشروعات.
- ٨- توطین المعارف والقيم وتطوير التكنولوجيا المحلية.
- ٩- توسيع قاعدة تمويل مشاريع التنمية الريفية عن طريق مشاركة مؤسسات التمويل المحلية والعالمية.
- ١٠- تشجيع الصناعات التحويلية لخلق فرص عمل جديدة وتقوية الاقتصاد الريفى.

عاشراً: جهود ديوان الزكاة فى التنمية المحلية:

تخصيص الديوان نسبة مقدره من موارده لتلبية الحاجات الأساسية للمستحقين فى صورة دعم مباشر للغذاء والكساء والصحة والتعليم والمياه، نذكر منها:

أولاً: فى مجال الصحة:

١- شراء الأجهزة والمعدات الطبية: حيث استطاع الديوان بالتعاون مع المستشفيات الحكومية أن يوفر أجهزة ومعدات طبية فى مجالات غسيل الكلى وأمراض القلب والدعم والتوليد.. الخ بما يقارب سبعة مليون دولار.

٢- دعم المراكز الطبية والمراكز العلاجية:

أ- إنشاء المستوصفات والمراكز العلاجية فى مناطق الأسر الفقيرة لتقديم الخدمات المجانية مثل مركز علاج مرض الكزار بقرية تبارك الله بولاية القصارف بتكلفة بلغت مائة مليون جنيه.

ب- إنشاء مجمع الزكاة الطبى بولاية البحر الاحمر مستفيدين من خدماته سنوياً أكثر من (٤٥٠٠٠) مريض وبلغت تكلفة إنشاؤه (٧٥) مليون دينار.

ج- إنشاء مجمع الزكاة الطبى بمدينة جوبا ويشمل عيادة+معمل+صيدلية ويقدر صرفه السنوى بمبلغ (٥٠) مليون جنيه.

د- تبنى ديوان الزكاة مشاريع علاجية محددة فى مناطق بعينها مثل مشروع مكافحة الدرن بولاية البحر الأحمر وسنار والجزيرة وكذلك مرض المايستوما.

هـ- أنشأ ديوان الزكاة عدد من الصيدليات لبيع الأدوية بسعر التكلفة بلغت (٣٥) صيدلية.

ثانياً: فى مجال المياه:

نقد الديوان قرابة تسعمائة مشروع شملت الآبار الجوفية والدرانكى والمضخات اليدوية والحفائر والسدود وأحواض الماء وتوصيل شبكات المياه بما يقارب مائة مليون دولار أمريكى.

ثالثاً: فى مجال التعليم:

يقوم الديوان بدعم الخلاوى والمدارس وتوفير المستلزمات المدرسية وتوفير الزى المدرسى والكراسات والكتب والاقلام للطلاب الفقراء والأيتام فى جميع ولايات السودان بجانب تشييد بعض الفصول الدراسية لبعض مدارس الأساس.

رابعاً: مشروعات كبرى فى مجال الرعاية والتنمية الاجتماعية فى مجالات كفالة الأيتام- الراعى والرعية-التأمين الصحى-كفالة الطالب الجامعى-تعظيم شعيرة الزكاة. ومن اهم المشروعات فى هذا المجال:

- مشروع الظل الظليل لإسكان الأيتام: حيث وفر الديوان ما يقرب من ثمانمائة منزل لأسر الأيتام فى كل من ولاية الخرطوم ثلاثمائة منزل، وكسلا خمسمائة منزل بتكلفة كلية بلغت تسعمائة مليون جنيه كما ساهم الديوان فى إسكان أرامل الشهداء بولاية شمال دارفور بتوفير طوب البناء بمبلغ ثلاثة مليون جنيه ومساهمة من الديوان لإسكان الأسر الفقيرة لعدد مائة وإثنين أسرة لكل منها مبلغ ٣٥٠,٠٠٠ جنيه بتكلفة إجمالية ٣٥,٧ مليون دينار.
- مشروع التأمين الصحى: يقوم الديوان بسداد الاقساط الشهرية للتأمين الصحى لعدد ٨٤٩٦٦٢ أسرة بتكلفة ٧٠٠ مليون جنيه.
- مشاريع الإعاشة ووسائل الانتاج: يساهم الديوان فى إنشاء المراكز الإنتاجية لإنتاج الغذاء والكساء بجانب دعم المشاريع الفردية للإنتاج داخل المنازل.
- ساهم الديوان أيضاً فى حفر ترعة الإنقاذ بنهر عطبرة لرى أكثر من ١٣٠,٠٠٠ فدان والتي ساعدت فى إستقرار العرب الرحل. حيث صرف الديوان ما يقرب لخمسة مليون جنيه وبعد الحصاد إسترد الديوان مبلغ ستة مليون جنيه وتكررت التجربة فى ولاية كسلا بحفر ترعة مكلى بنهر القاش وسلمت كل أسرة فقيرة إثنين فدان لزراعتها بعد أن وفر ديوان الزكاة التقاوى اللازمة وكان حصيلة الزكاة فى أول موسم تسعة مليون جنيه.
- كما ساهم ديوان الزكاة فى إزالة شجر الحسكيت من مشروع دلتا طوكر مما ساعد فى زراعة ثلاثمائة فدان.

هذا بجانب تملك قوارب صيد للأسر الفقيرة ببورتسودان، وتوفير التراكتورات وتوفير مدخلات الزراعة والتقاوى والسماذ وخلافه وفى ولاية النيل الابيض ساهم الديوان فى إستصلاح ١٥٠,٠٠٠ فدان وإصلاح طلبات الرى حيث عادت بالخير على ما يقرب من ثلاثمائة قرية.

هذا بجانب إهتمام الديوان برفع القدرات وتوفير التعليم والتأهيل لمستحقه.

حادى عشر: دور مصر الادخار والتنمية الاجتماعية فى التنمية المحلية:

إن الهدف الرئيسى من إنشاء مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية هو إيجاد مؤسسة تمويلية مصرفية متخصصة لتقديم مال التنمية الاجتماعية للفقراء والمساكين وذوى الدخل المحدود فى شكل تمويلات قصيرة متوسطة وطويلة الأجل دعماً لهذه القطاعات من المجتمع

على أن تقدم التمويلات بهوامش ربحية بسيطة وبإجراءات ميسرة ويكون مال التنمية الاجتماعية مال مسترد ودوار وسط هذه القطاعات والهدف من الهوامش الربحية البسيطة تحقيق إيرادات لتغطية المصروفات ودعم رأس مال المصرف وتكوين إحتياطات لضمان إستمراريته.

ومن وسائل المصرف الرئيسية لتحقيق أهداف إختيار أساليب متنوعة ومتكاملة للتمويل الجماعى فى كل منطقة بحسب ما تحتاج اليه وبحسب مقدرات أهلها الفنية والثقافية والبدنية ومتابعة التمويل عن قرب بغرض حل كل ما يعترض مشروعاته من صعوبات والبلوغ بها الى نهاياتها حتى مرحلة التسويق. والعمل مع جهات الاختصاص على حماية مجال الأنشطة والحرف والمهن الصغيرة التى تمثل عصب نشاط هذا المصرف والنهوض بها وتطويرها والتعاون مع جهات الاختصاص المختلفة فى التخطيط والمؤسسات العلمية ومؤسسات البر الخاصة والجمعيات الطوعية ومنظمات الأمم المتحدة فى تبادل الخبرات والدراسات والتنسيق فى أداء المهام الواسعة التى ينشط فيها الجميع.

للمصرف ستة وثلاثون فرعاً منتشرة فى أنحاء السودان المختلفة.

نماذج لأهم مشروعات التنمية:

- (١) مشاريع زراعية بولاية جنوب كردفان بتمويل ابتدائى (٢٠) مليون دينار.
- (٢) تمويل مشروعات نسوية خدمية وتجارية وزراعية وأعمال وصناعات صغيرة لتحسين المستوى المعيشى لهن بحجم تمويل بلغ ٣٤٦,٦٤٧ دينار إستقادت منه ٥٤٥٩ من النساء.
- (٣) المشروعات الفردية للأسر المنتجة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية بتمويل ٢٢,٨٨٠ ألف دينار المستفيد (٤٥١) أسرة.
- (٤) الوحدات المتحركة لبائعات الشاى تم تمويله بعدد (٥٥٩) وحدة متحركة حتى نهاية ٢٠٠٤م.
- (٥) مشروع العودة للديار بالتعاون مع إتحاد المرأة السودانية فى ولايات دارفور الثلاث بتكلفة (٤,٥) مليون دينار.
- (٦) محفظة التمويل الدوار بالتعاون مع إتحاد المرأة السودانية بحجم تمويل (٣٨) مليون دينار لتنفيذ مشاريع لتمويل أنشطة المرأة بولاية شمال دارفور وكردفان والقضارف والجزيرة وغرب دارفور والخرطوم ونهر النيل وشمال بحر الغزال والنيل الابيض وكسلا.
- (٧) تنفيذ مراكز تنمية قدرات المرأة الإنتاجية فى كازويل بشمال كردفان ومنطقة الهدار جنوب كردفان.
- (٨) المظلة الواقية لبائعى الفاكهة بفرع المصرف بربك-ولاية النيل الابيض بتكلفة (٥٠,٠٠٠) دينار للمظلة الواحدة. مشروع الدرداقات بتمويل أولى (٣٢) مليون دينار

- إستفاد منه (٩٥٠) مستفيد من المحتاجين من طلاب الخلاوى والعاطلين واليافعين من المشردين بلغ حجم تمويل مشروع الاستخدام الذاتى وتشغيل الخريجين (١,٤) مليار دينار من محافظة الخريج إستفاد منها (٢٦٨٨) خريجاً حتى نهاية العم ٢٠٠٤م.
- (٩) تمويل نساء الخلاوى بالتعاون مع الاتحاد العام للمرأة السودانية لعدد (٤) خلاوى بولاية الخرطوم بتمويل أولى قدره "٣" مليون دينار إستفادت منه (١٠٠) امرأة.
- (١٠) تم إدخال (٤) ولايات جديدة فى محافظة المرأة بتمويل (٣١) مليون دينار إستفاد منه (٣٨٧) أسرة.
- (١١) تمويل (٢٢) مشروعاً من مشاريع التنمية والبنية الأساسية (خدمية وزراعية) بولاية سنار بمبلغ يربو عن المليار دينار.
- (١٢) مشروع الفيض السعيد بولاية نهر النيل بتمويل (٧٥) مليون دينار المستفيد منه (٤٢٠) مزارعاً.
- (١٣) تمويل مشروعات زراعية بجمال النوبة بمبلغ (٦٥) مليون دينار.
- (١٤) ساهم المصرف فى مشروع الخلايا الشمسية بالتعاون مع وزارة الكهرباء بمبلغ (١٣) مليون دينار إستفاد منه المجتمع المحلى (القضارف، كسلا، مدنى، الابيض، كريمة، أم روابية، دنقلا، الفاشر، بورتسودان).
- (١٥) يساهم المصرف عبر محطة الخريجين بمبلغ (١٣٧٨,٥) دينار.

مساهمة المصرف فى المشاريع القومية:

- (١) مشروع سندس الأخضر الزراعى بما يقارب المليار جنيه سودانى.
- (٢) مشروع أبو حليلة للدواجن والألبان.
- (٣) مشروع الدببية للألبان.
- (٤) مشروع الماعز المحسن (الأحامدة).
- (٥) مشروع تعميم دلتا ترعة مكلى بكسلا.
- (٦) مشاريع زراعة البطاطس بالريف الشمالى.
- (٧) مصنع عطبرة للملبوسات الجاهزة.
- (٨) مصنع جببى للأحذية.
- (٩) مصنع القضارف للملبوسات الجاهزة.
- (١٠) مشروع الركشات بمدنى.
- (١١) مشروع الدواجن والألبان بالمناقل.
- (١٢) مصنع قصر الشباب والأطفال للملبوسات الجاهزة.
- (١٣) مصنع بشائر للملبوسات والتأهيل.
- (١٤) المشاريع الزراعية بالقضارف.
- (١٥) المشاريع الزراعية بالنيل الأزرق.

١٦ مشروع قوارب الصيد.

١٧ مشروع الضان والماعز المحسن بالدويم.

١٨ مشغل الصحافة للملبوسات والأحذية.

١٩ مصنع التريكو ولعب الأطفال بحديقة القرشى.

٢٠ مصنع عد حسين بجبل أولياء للملبوسات الجاهزة والصابون.

تعاون المصرف مع المنظمات والمشروعات المنفذة بالتعاون معها:

فتح المصرف قنوات لتمويل الفئات المستهدفة بواسطة المنظمات من خلال مذكرات التفاهم بين الطرفين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومن أهم هذه المنظمات:

١) منظمة بلان سودان: فى إطار تعاون المصرف مع المنظمات تم تنفيذ مشروع الشقيق

والهلبة مع منظمة بلان سودان وهو عبارة عن تملك الأسر للضأن بغرض تربيتها تم

المشروع بصيغة المضاربة المقيدة وبلغ عدد الأسر المستفيدة من المشروع (٢٠٠)

أسرة بعدد (١٠٠) أسرة لكل قرية وبلغ حجم التمويل (١٠,٠٤٣,٠٠٠) دينار نصيب

كل أسرة من التمويل (٥٠) ألف دينار بالإضافة لتكلفة الأعلاف والرعاية البيطرية.

٢) منظمة الصحة العالمية: بلغ عدد الأسر المستفيدة من تمويلات منظمة الصحة العالمية

(٢١٦) أسرة فى مشاريع متنوعة ومتعددة تفاصيلها كما يلى:

- مشروع نعيمة للدواجن بالنيل الأبيض بحجم تمويل (٦٨٠) ألف دينار ويستهدف

خدمات المجتمع المحلى بقرية نعيمة.

- مشروع دار مالى للمياه والصحة والتعليم بحجم تمويل (١٠,٥) مليون دينار ويستهدف

خدمات المياه والصحة والتعليم بالقرية.

- مشروع أم غنيم بالنيل الابيض لإنتاج اللبن والجبن بحجم تمويل (٤,٦) مليون دينار

ويستهدف عدد (٤٠) أسرة.

- مشروع الرهد (شمال كردفان) للأسمك ويستهدف خدمات الماء والصحة والتعليم.

- مشروع جمى (حلفا القديمة) لصيد الأسماك بحجم تمويل (٦,١) مليون دينار

ويستهدف (٧٥) أسرة.

٣) منظمة الدعوة الإسلامية (تجربة بنك الكفاية):

التجربة بالرغم من بساطتها إلا أنها ذات عائد مجزى وسريع وهذا إتضح من نسبة السداد

التي تتراوح بين (٨٠%) إذ علمت التجربة الى إدخال (١٠٩٤٠) أسرة فى:

- مشروع الفيض السعيد بولاية نهر النيل بتمويل (٧٥) مليون دينار المستفيد منه

(٤٢٠) مزارعاً.

- تمويل مشروعات زراعية بجبال النوبة بمبلغ (٦٥) مليون دينار.

- ساهم المصرف فى مشروع الخلايا الشمسية بالتعاون مع وزارة الكهرباء بمبلغ (١٣) مليون دينار إستفاد منه المجتمع المحلى (القطارف-كسلا-مدنى-الابيض-كريمة أم روابة-دنفلا-الفاشر-بورتسودان).

فى مجال التشريعات:

منذ عام ١٩٥٩م وحتى الآن قسمة الايرادات بين مستويات الحكم فى السودان.

حلفية:

ظلت قسمة الايرادات المالية بين مستويات الحكم تشكل هاجساً سياسياً وادارياً لجميع الأنظمة التى تعاقبت على السودان، ذلك لأن السودان بمكوناته المتنوعة تتنوع أيضاً حاجاته الاقتصادية والخدمية والتنمية.

قانون الحكم المحلى لسنة ١٩٥١ (مارشال):

تم تقسيم المدراء مركزياً ومحلياً الى ثلاثة مراحل:

الاولى: نص قانون ١٩٥١ أن تتم بموجب اتفاقية مالية بين المركز ومجالس الحكم المحلى بالتنازل عن ايرادات ضريبية او ضرائب بجانب العوائد المحلية التى تجبى بموجب قانون الضرائب المحلية وان مطالبات او عوائد او رسوم اخرى واجب دفعها قانوناً للمجلس.

الثانية: بموجب قانون اعتماد الضرائب لسنة ١٩٥٤ تنازلت بموجبه الحكومة المركزية عن الضرائب المباشرة التى احتفظت بها الحكومة المركزية.

قانون الحكم الشعبى المحلى لسنة ١٩٧١م:

تم بموجب هذا القانون تقسيم الموارد بين المركز والمديريات حيث تم تخصيص موارد حصرية للمديرية (وحدة الميزانية الشمولية) وبعد أن تقوم بتخصيص موارد تحددتها مجالس الحكم المحلى ويلاحظ أن التقسيم لم يتطور عما كان عليه فى الصيغة الاولى الا فى مجال إعادة تحديد فئات الضرائب بما يتماشى وظروف الوقت الراهن.

الحكم الذاتى للإقليم الجنوبى اتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢م:

وفقاً لهذه الاتفاقية تم تقسيم الموارد بين الحكومة المركزية وحكومة جنوب السودان.

مستوى موارد الاقليم:

- الضرائب الإقليمية المباشرة وغير المباشرة.
- ايرادات المشاريع التجارية الصناعية الدفاعية.
- أموال الخزينة القومية للخدمات.
- ميزانية التنمية الخاصة بالجنوب.

مستوى دعم موارد الاقليم لتحقيق نهضة بمديريات الشمال:

- أرباح تصدير المحاصيل.
- ضريبة الإنتاج.

- أرباح السكر.
- رسوم المنتجات الغابية.
- رسوم صناعة التبغ والسجاير.

يلاحظ أن الاتفاقية استهدفت بشكل واضح توفير موارد كبيرة للإقليم يكون محورها مناشط الحكومة الإقليمية والمركزية مع مساهمة المواطنين المحليين وأفراد الخدمة المدنية بالإقليم ومؤسسات القوات المسلحة والشرطة والقضاء باعتبار الإعمار فى الجنوب مسئولية مشتركة بين الجنوب والشمال معاً.

الحكم الإقليمي - قانون الحكم الإقليمي ١٩٨٠م:

تأسيساً على التجارب تم تقسيم السودان الى:

- ١- إقليم كردفان.
- ٢- إقليم دارفور.
- ٣- الإقليم الاوسط.
- ٤- الإقليم الشمالى.
- ٥- الإقليم الشرقى.

الى جانب مديرية الخرطوم.

جاءت قوانين هذه المرحلة كما يلى:

- ١- قانون الحكم الإقليمي ١٩٨٠م.
- ٢- قانون التعديلات المترتبة على اصدار قوانين اللامركزية لسنة ١٩٨٠م.
- ٣- قانون ادارة مديرية الخرطوم ١٩٨٠م.
- ٤- قانون الحكم الشعبى المحلى لسنة ١٩٨١م (افضى بموجبه قانون سنة ١٩٧١م).
- ٥- قانون العاصمة القومية سنة ١٩٨٣م.

قسمت الايرادات على ثلاثة مستويات (المركزى/الاقليمى/المحلى) وبالنسبة للخرطوم

تحت ظل قانون ادارة مديرية الخرطوم سنة ١٩٨٠م.

المرسوم الدستورى الرابع:

تأسس بموجبه الحكم الفيدرالى فى السودان سنة ١٩٩١م وتمت توزيع السلطات

والمدراء بين الحكومة الاتحادية والولايات.

المرسوم الدستورى الثانى عشر:

جاءت قسمة المدراء بموجب هذا المرسوم متقدمة على سابقاتها لانها طورت القسمة

من المستوى الولاى لتشمل المستوى المحلى ومددت لكل مستوى موارد مالية تستهدف

المسئوليات الادارية السياسية الخدمية.

المرسوم الدستوري الرابع عشر ١٩٩٧م:

جاء هذا المرسوم متعلقاً بتنفيذ اتفاقية السلام الموقعة في ابريل ١٩٩٧م بين الحكومة وبعض الفصائل الجنوبية وأسس لقسمة الإيرادات ببعض المبادئ الموجهة.

دستور سنة ١٩٩٨م:

استفاد من تجارب قسمة الإيرادات واسس لقسمة تفصيلية للموارد لمستويات الحكم الثلاث الاتحادي /الولائي/المحلي.

كما أوجد هذا الدستور جدولاً أسماء اللغات المشتركة.

قانون الصندوق القومي لدعم الولايات:

تم اصداره بموجب م/١٦ من المرسوم الدستوري الثاني عشر لسنة ١٩٩٥م وتأكيداً من م/١١٦ خ في دستور سنة ١٩٩٨م واهم اهدافه:

١- اعانة الولايات التي لاتزال تتلقى دعماً جارياً من الحكومة الاتحادية للخروج من هذه المظلة تدريجياً وفق برنامج متوسط الاجل.

٢- ارساء دعائم العدالة بتحقيق التوازن التنموي بين الولايات المختلفة وتحويل الموارد التي تحصل الى دعم للصرف الجارى والى الصرف على التنمية.

٣- وضع اسس لمنهج العمل الولائي المستند عل التخطيط ودراسات الجدوى لزيادة كفاءة الموارد المستخدمة فى التنمية.

٤- انتهاج مبدأ التخطيط العلمى المبني على توجيهات البرامج الاقتصادية القومية والشفافية فى التعامل وتوظيف الموارد وفق قاعدة من المعلومات.

٥- تدعيم دور الصندوق لاداء وظيفته كآلية مستقبلية لترسيخ دعائم الحكم الاتحادي.

٦- تأكيد وتعزيد احكام النسيج القومى فى إطار تكافلى بين ولايات السودان المختلفة تعميقاً للوحدة الوطنية.

بملاحظة أهداف الصندوق عبر مسيرته تحقق الآتى:

- أ- أن سياسة اعانة الولايات للخروج من الدعم لم تلاقى النجاح المطلوب.
- ب- تحقيق التوازن التنموى لم يحدث بين الولايات لكن هنالك جهود بذلت فى مجال توفير المعلومات والإحصاءات.
- ج- قصور المعلومات لم يمكن من وضع منهج علمى وأسس موضوعية للعمل.
- د- التكافل بين الولايات لم يحدث حيث لم تسدد ما عليها باستثناء ولاية الخرطوم.
- هـ- واقع النسيج القومى المعتمد فى السودان.

قانون قسمة الموارد سنة ١٩٩٩م:

لعل من ابرز سماته انه عالج موضوع النسب التي حددها الدستور فى المواد ١١٣-

١١٤-١١٥.

- أ- تخصيص نسبة لا تقل عن ١٠% من ارباح المشروعات القومية للولايات التي يمتد اليها المشروع على ان يخصصها ١٠% للمحليات التي يمتد اليها المشروع.
- ب- على كل محلية تخصيص نسبة ٤٠% من ضريبة الإنتاج الزراعي والحيواني للولاية.
- ج- على كل ولاية تخصيص نسبة ٤٠% من ضريبة أرباح الأعمال للمحليات.

المجلس الاعلى للموارد:

أنشئ هذا المجلس بموجب م/٨ من قانون قسمة الموارد المالية لسنة ١٩٩٩م حددت م/١٠ اختصاصات هذا المجلس:

- أ- تسمية المشروعات القومية وتحديد نسب الولايات بما لا يقل عن ١٠% من عائد ارباح المشروعات القومية.
- ب- وضع الاسس لتوزيع ارباح المشروعات القومية بين الولايات.
- ج- تحديد نسبة صندوق دعم الولايات من عائد إيرادات الموازنة المالية الاتحادية.
- د- التوصية للجهات المختصة حول السياسات المصرفية والائتمانية والاسس.
- هـ- رفع تقارير اداء دورية عن اعماله للمجلس الوطنى.

عام ٢٠٠١م تم تعديل فى قانون قسمة الموارد لعام ١٩٩٩م:

وتم على ضوء ذلك تعديل فى اختصاصات المجلس على النحو التالى:

- ب- وضع السياسة العامة لقسمة الموارد.
- ج- تحديد نصيب الولايات من عائدات إيرادات الموازنة العامة.
- د- تحديد نصيب الولايات من عائدات ضريبة القيمة المضافة الكلية للولايات.
- هـ- تحديد اسس ومعايير توزيع الموارد المعتمدة للولايات.
- و- التنسيق مع اى مؤسسات او مجالس ذات صلة بالموارد المالية.
- ز- تسمية المشروعات القومية.
- ح- دراسة واقع الولايات من حيث الموارد وأوضاعها الاقتصادية.

القسمة الأنفية بين الولايات عبر آليات القسمة ٢٠٠٢/٢٠٠٦م:

- تحدد فى العام ٢٠٠٢م نسبة ١٥% من اجمالى الموازنة الاتحادية للإيرادات كنصيب للولايات لمقابلة إحتياجات التنمية بعد خصم القيمة المضافة وإرباح المشروعات القومية.
- يلاحظ تدنى نسبة التنمية حيث ان نسبة التنفيذ لم تتجاوز ٦,٣% بينما يلاحظ ان تحويلات القيمة المضافة والتعويض الزراعي هى الأعلى بين التحويلات الأدنى.

الخدمات والتنمية المحلية:

أصبحت المحليات مستوى رابع للحكم فى البلاد بنص الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م وتقوم بأعباء كثيرة فى مجال الخدمات:

- ١- التعليم قبل المدرسى مرحلة الاساس.

٢- الصحة-واصحاح البيئة.

٣- الطرق البرية.

تحديات:

بالرغم من السلطات الواسعة الممنوحة للمحليات الا ان مواردها ضعيفة وما يتحصل عليه يقوم بتغطية الفصل الاول (مرتبات) كما ان الولايات لا تمنح المحليات ميزانيات تنمية فعلى سبيل المثال الخرطوم-كسلا-جنوب دارفور-الشمالية فى الاعوام ١٩٩٨-١٩٩٩ باستثناء ولاية الخرطوم كانت ٥٨,٢% ولم تتجاوز ١٢% وكانت صفر% للولاية الشمالية.

المعالجات:

- ١- وضع اسس ومعايير سليمة لانشاء المحليات مع تغليب المعيار الاقتصادى.
 - ٢- مراعاة حق المحليات فى تقسيم الثروة.
 - ٣- تناول الولايات عن كثير من الموارد التى هى اصلاً أن تؤول للمحليات.
 - ٤- تشجيع الاستثمار بالمحليات.
 - ٥- عدم تحمل المحليات لاي اعباء اضافية خارج الميزانيات المجازة.
 - ٦- تفعيل برامج التدريب ورفع القدرات.
- مفوضية تخصيص ومراقبة الايرادات
- م/ ١٩٨ من الدستور حددت كيفية انشاء هذه المفوضية وحددت لها الاختصاصات الدستورية التالية:

- ١- مراقبة المنح المخصصة من صندوق الايرادات القومى لتحقيق المساواة.
- ٢- ضمان الاستمرارية الامثل للموارد وتوزيعها.
- ٣- ضمان تحويل الايرادات المخصصة للمناطق المتأثرة بالنزاع.
- ٤- كفالة الشفافية والعدالة عند توزيع الاموال لحكومة الجنوب والولايات وفق المعادلات والنسب المئوية.

قسمة الايرادات المالية عبر المفوضية:

ميزانية العام المالى ٢٠٠٧م شهدت نسباً جديدة لتقسيم العائدات بين الحكومة القومية وحكومة الجنوب والولايات الشمالية وفقاً لقانون الاعتماد المالى لسنة ٢٠٠٧م والذى أجازت بموجبه ميزانية هذا العام وجاءت النسب كما يلى:

- ٥٥,٢% للحكومة القومية

- ١٦,٢% لحكومة جنوب السودان

- ٢٨,٦% للولايات الشمالية

كما تم حجز ١٠% من جملة ايرادات الميزانية كاحتياطي تتم تسويته اواخر العام وفقاً للتدفقات النقدية شريطة ان يكون حساب الاحتياطي صفرًا عند بداية الميزانية الجديدة. تم تحديد اربع معايير تتم بموجبها القسمة:

البند	النسبة	الكيفية
الحد الأدنى لمستويات الحكم	٤٠%	تقسم بالتساوى بين الولايات
التممية الاجتماعية (صحة، تعليم.. الخ)	١٥% يحسب فيها عدد طلاب الاساس فى الولايات الشمالية ونسبة طلاب الولاية وعدد الاسرة بالمستشفيات منسوباً على عدد الاسرة بمستشفيات الولايات الشمالية	طردية
السكان	٤٠% تحسب بنسبة سكان الولاية من اجمالى سكان الولايات الشمالية	طردية-الولايات ذات الحجم السكانى الاكبر تنال نصيباً اكبر من التخصيص
الاداء المالى	٥% من حجم الايرادات الذاتية التى تم تحصيلها من واقع الحسابات الختامية خلال السنوات الماضية من ديوان الحسابات.	طردية تزيد حصة الولاية فى التخصيص كلما زادت حصيلتها الايرادية الذاتية.

التحديات التى واجهت المفوضية:

- جاءت هذه التحديات بعد توالى المستجدات التى اعقبت الاتفاقيات اللاحقة لدارفور والشرق.
- ١- عدم التزام وزارة المالية بتحويل المبالغ المعتمدة للولايات حسب النسب المقررة ويرجع ذلك لاولويات وزارة المالية.
 - ٢- عدم سيطرة المفوضية على اجراءات التحويل حيث تتم اجراءات تحويل المبالغ من وزارة المالية لصندوق دعم الولايات ومنه للولايات ليست المفوضية طرفاً فى ذلك.
 - ٣- معايير القسمة التى أسست عليها المفوضية الأوزان الترحيحية ومن ثم نصيب كل ولاية تستند على صحة البيانات والاحصاءات.
 - ٤- عدم تمكن المفوضية من تطوير نظام راشد لمراقبة الإيرادات على مستوى التدفقات النقدية فى الصندوق القومى للإيرادات او تلك التى تحول للولايات او حكومة الجنوب.

مقترحات مالية عملية لرقابة الإيرادات:

- ١- تجميع كل العائدات المتحصلة قومياً او بواسطة الحكومة القومية فى صندوق العائدات.
- ٢- ان تكون كل إيرادات ومصروفات الحكومة مفصلة فى أطر عمليات الموازنة.
- ٣- إصدار توجيه رئاسى للوزارات والمؤسسات والهيئات الاتحادية بتقديم تقارير وبيانات دورية عن التحصيل الفعلى للإيرادات وتواريخ تحويلها للصندوق القومى للعائدات.
- ٤- حرية الحصول والاطلاع على المعلومات المتعلقة بالموارد المالية المحصلة قومياً.
- ٥- حرية الاطلاع على تقارير المراجعة العامة والتنسيق معها لانفاذ اللوائح المتعلقة بتقديم الحسابات الحكومية.

- ٦- إلزام الولايات والصناديق ذات الصلة برفع تقارير شهرية عن كيفية توظيف الاعتمادات المحولة من الحكومة القومية.
- ٧- القيام بزيارات ميدانية للولايات والمشاريع التى تنفذها الصناديق والمؤسسات المختصة من خلال لجان مشتركة (المفوضية، المراجعة العامة، الضرائب، المراجعة الداخلية).
- ٨- رفع تقارير شهرية لمجالس الولايات وربع سنوى الى رئاسة الجمهورية وسنوية للمجلس الوطنى.
- ٩- صممت المفوضية نظام مراقبة ومتابعة شامل يحوى التدفقات النقدية لبنود الميزانية ومراقبة الوارد والصادر من والى الصندوق القومى للعائدات.

مقترحات الخطة الخمسية (٢٠٠٧/٢٠١١م) - المجلد الثالث "ب" - ملخص خطط

الولايات:

الرؤيا:

كلمة ولأئى يعزز الوطنية، يديم السلام، يحقق العدالة الاقتصادية والاجتماعية ويؤمن الشراكة السياسية.

الرسالة الكلية:

- ١- الشراكة السياسية الفاعلة وتعزيز نهج الشورى والممارسة الديمقراطية دعماً للحكم الولائى.
- ٢- بسط الأمن والاستقرار وسيادة حكم القانون.
- ٣- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية والحد من الفقر.
- ٤- تلاقح الفكرة والتمازج الثقافى.
- ٥- إعلاء القيم الروحية.

(١) ولاية شمال كردفان:

الاهداف العامة: تحقيق الاستقرار الأمنى وتعزيز الوحدة الوطنية وتوفير الخدمات وتخفيف الفقر.

السياسات العامة:

- ١- حفظ النسيج الاجتماعى وتحقيق التعايش السلمى.
- ٢- ترسيخ ثقافة السلام وتفعيل وتنشيط الادارة الاهلية.
- ٣- استقطاب ودعم ومشاركة القطاعات الشبابية ومنظمات المجتمع المدنى فى تعزيز الأمن.

الأولويات:

- ١- بسط الأمن.
- ٢- تأمين الشورى والمشاركة الفاعلة.
- ٣- إنفاذ المشروعات والبرامج ودعم الشراكة الاقتصادية.

الميزانية:

٢٢٩٢٨٠٠٠٠٠	- القطاع السياسى
٢١٣٢٩٠٩٥٠٠٠٠	- القطاع الاقتصادى
١٢٠٣٥٧٧٥٠٠٠	- القطاع الاجتماعى
٧١٦٨٧١٠٠٠٠٠	- قطاع الأمن والدفاع
١٢٠٣٠٥٧٢٥٠٠٠	- المعيشة والحماية الاجتماعية
٥٧٣٠٠٠٠٠٠٠٠	- الاهلى والخاص
٨٠٢٥٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠	- الاستراتيجى والمعلومات
٤٧٠,٤٣٢,٤٧٥,٠٠٠	الاجمالى

(٢) ولاية الجزيرة:

الاهداف العامة: المحافظة على الوحدة وتحقيق الأمن وتوطيد دعائم الحكم المحلى وتوفير الخدمات الأساسية.
السياسة العامة:

- ١- تحقيق الأمن والاستقرار.
- ٢- تحقيق التنمية المتوازنة.
- ٣- توفير الخدمات الاساسية.

الأولويات:

- ١- سد الفجوات فى الخدمات الاساسية.
- ٢- تأهيل البنى التحتية.
- ٣- مشروعات الأمن الغذائى ومحاربة الفقر.
- ٤- تطوير الشراكة الداخلية.

الميزانية:

١٢٢٧٠٠٠٠٠٠٠٠	- القطاع السياسى
٨٤٩٩٠٠٠٠٠٠٠٠	- القطاع الاقتصادى
٥٣٦٩٠٠٠٠٠٠٠٠	- القطاع الاجتماعى
	- الأمن والدفاع
	- القطاع الخاص
	- قطاع الاستراتيجى والمعلومات
١٥٠,٩٥٠,٠٠٠,٠٠٠	الجملة

(٣) ولاية النيل الأبيض:

الأهداف العامة: تأسيس مناخ الوحدة الجاذبة وتحقيق الاستقرار والاجماع الوطنى حول القيم

وتوظيف دعائم الحكم المحلى.

السياسات العامة:

- ١- دعم الأمن وسيادة القانون.
- ٢- حفظ النسيج الاجتماعى.
- ٣- بناء مؤسسات أجهزة الحكم المحلى.

الأولويات:

- ١- سد فجوات الخدمات الأساسية.
- ٢- تأهيل البنى التحتية.
- ٣- مشروعات بناء القدرات.

الميزانية:

١١٨١٧٩٨٨٠٨٨	- القطاع السياسى
٥٧٧٩٢٢٠٨٤٠٠٠	- القطاع الاقتصادى
١٩٠٠٠٠٠٠٠٠	- الامن والدفاع
٢٦٥٤٤٤٤١١٠٠٠	- القطاع الاجتماعى
١٢٤٧٠٠٠٠٠٠٠	- القطاع الاهلى الخاص
١١٣٥٠٠٠٠٠٠	- الاستراتيجى والمعلومات
٨٥٦,٩٣٤,٩٨٣,٠٠٠	الجملة

(٤) ولاية سنار:

الأهداف العامة: حفظ وحدة الولاية وتوطيد دعائم الحكم المحلى والحد من الفقر وتوفير الخدمات الأساسية.

السياسات العامة:

- ١- حفظ النسيج الاجتماعى.
- ٢- تعزيز القدرات الأمنية.
- ٣- الإصلاح التشريعى وتوسيع قاعدة الشورى.

الأولويات:

- ١- سد الفجوات من الخدمات الأساسية.
- ٢- تأهيل البنى التحتية.
- ٣- مشروعات الأمن الغذائى ومكافحة الفقر.

الميزانية:

١٣٢٩٨٦٠٠٠٠٠	- القطاع السياسى
٨٠٥٢٣٦٦٤٩٠٠٠٠	- القطاع الاقتصادى
٦٣٤٦٠٠٠٠٠٠٠٠	- الأمن والدفاع
١٥٧٦٤٤٣٠٠٠٠٠	- القطاع الاجتماعى
٧٦٩٤٠٠٠٠٠٠٠٠	- القطاع الاهلى
٤٨٣٣٠٠٠٠٠٠٠	- الاستراتيجى والمعلومات
١,٠٤٧,١٦٦,٣٩٠,٠٠٠	الجملة

(٥) ولاية النيل الازرق:

الأهداف العامة: بناء مؤسسات الولاية وتحقيق الاستقرار السياسى والتوازن الاجتماعى وتوفير الخدمات.

السياسات العامة:

- ١- التوازن فى توزيع الخدمات الاساسية.
- ٢- نشر ثقافة السلام والحوار السلمى.
- ٣- الاصلاح التشريعى والقانونى.

الأولويات:

- ١- تحقيق الأمن ورتق النسيج الاجتماعى.
- ٢- توفير الخدمات الاساسية.

٣- دعم الشراكة السياسية.

الميزانية:

٤٦٣٩٠٢٢٠٠٠	- القطاع السياسى
١٤٥٦٨٧٢٩٥٦٠٠٠٠	- القطاع الاقتصادى
٦٠٤٢٥٠٠٠٠٠	- الامن والدفاع
٩٦١١٣٩٧٣٧٧٠	- القطاع الاجتماعى
١٠٣٣٨٥٩٠٠٠	- الاهلى الخاص
١٢٨٣٩٥٩٠٠٠	- الاستراتيجى والمعلومات
<u>١,٥٦٤,٩٥٢,٣٨٠,٧٧٠</u>	الجملة

(٦) ولاية نهر النيل:

الاهداف العامة: حفظ سيادة الولاية وتحقيق التوازن الاجتماعى والحكم الراشد والحد من

الفقر وتوفير الخدمات الاساسية.

السياسات العامة:

- ١- حفظ النسيج الاجتماعى.
- ٢- تعزيز القدرات الامنية.
- ٣- تقديم متوازن للخدمات الاساسية.

الاولويات:

- ١- الخدمات الاساسية.
- ٢- البنى التحتية.
- ٣- مكافحة الفقر وتطوير الشراكة الداخلية.

الميزانية:

١٢٨٥٢٥٠٠٠٠٠	- القطاع السياسى
٤٤٧٦٦٨٧٠٠٠٠٠	- القطاع الاقتصادى
١٠٤٥٢٠٠٠٠٠٠	- الامن والدفاع
٩٠١٧٥٧٠٠٠٠٠	- القطاع الاجتماعى
٩٥٨٨٠٦٢٠٠٠٠٠	- الاهلى الخاص
٩٤٦٩٠٠٠٠٠	- الاستراتيجى والمعلومات
<u>١,٥٢٠,٩٠٢,٠٠٠,٠٠٠</u>	الجملة

(٧) الولاية الشمالية:

الاهداف العامة: حفظ سيادة الولاية وتحقيق التوازن الاجتماعى والحكم الراشد والحد من الفقر وتوفير الخدمات الاساسية.

السياسات العامة:

- ١- حفظ النسيج الاجتماعى.
- ٢- تعزيز القدرات الامنية.
- ٣- تقديم متوازن للخدمات الاساسية.

الاولويات:

- ١- سد الفجوة فى الخدمات.
- ٢- تأهيل البنى التحتية وبناء القدرات.
- ٣- مكافحة الفقر وتطوير الذات.

الميزانية:

٤٠٦٤٠٠٠٠٠٠٠	- القطاع السياسى
٣٧١٩٩٥٨١٢٨٠٠	- القطاع الاقتصادى
٥٦٥٤٨٥٨٢٨٧	- الامن والدفاع
٥٩٠١٠٩١٢٩٨٧	- القطاع الاجتماعى
-	- الاهلى الخاص
٤١٠٧٠٠٠٠٠٠٠	- الاستراتيجى والمعلومات
<u>٥١٢,٧١٦,٧٢٥,٧٨٧</u>	<u>الجملة</u>

(٨) ولاية جنوب درافور:

الاهداف العامة: تعزيز الوحدة الوطنية وتوطيد الأمن وتخفيف الفقر وتوفير الخدمات الاساسية.

السياسات العامة:

- ١- تعزيز القدرات الامنية.
- ٢- توطين النازحين.
- ٣- بسط الشورى والعدالة وحفظ النسيج الاجتماعى.
- ٤- إنشاء القرى الحدودية وجذب الاستثمارات.

الاولويات:

- ١- تحقيق الامن.
- ٢- سد الفجوة فى الخدمات الاساسية.
- ٣- رتق النسيج الاجتماعى.

الميزانية:

١٩٩.٠٠٠.٤٠.٠٠٠.٠٠٠	- القطاع السياسى
١٣٩.٠٤٢٨.٠٠٠.٠٠٠	- القطاع الاقتصادى
١٧.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	- الامن والدفاع
٣٤٣٧١١٥٦.٠٠٠.٠٠٠	- القطاع الاجتماعى
٩٧١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	- الاهلى الخاص
١٦٥٥.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	- الاستراتيجى والمعلومات
٢٨٤١٢٢٩.٠٠٠.٠٠٠	ملحق وحدات الحكم الاتحادى جملةً
<u>٧,١٠٦,٢٠٦,٥٠٠,٠٠٠</u>	<u>الجملة</u>

(٩) ولاية القطارف:

الاهداف العامة: وحدة البلاد وحفظ الامن وتوفير الخدمات الاساسية ومكافحة الفقر.

السياسات العامة:

- ١- تعزيز الامن وثقافة السلام.
- ٢- التوازن فى توزيع الخدمات.
- ٣- الاصلاح التشريعى.

الاولويات:

- ١- تحقيق الامن.
- ٢- رتق النسيج الاجتماعى.
- ٣- سد فجوة الخدمات الاساسية.

الميزانية:

٥٧٣٤١٠.٠٠٠.٠٠٠	- القطاع السياسى
٢٦٣٧٥٨٤٢.٠٠٠.٠٠٠	- القطاع الاقتصادى
١١٣٤١٠.٠٠٠.٠٠٠	- الامن والدفاع
١١٢٣٦٧٤٢٧٨٧.٠٠٠	- القطاع الاجتماعى
٥.٢٣.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	- الاهلى الخاص
٢٢٥٣٥٢.٠٠٠.٠٠٠	- الاستراتيجى والمعلومات
<u>١١,٥٢٠,٣٣٢,١٢٧,٠٠٠</u>	<u>الجملة</u>

(١٠) ولاية جنوب كردفان:

الاهداف العامة: توطيد الحكم المحلى والاستقرار الامنى وتوفير الخدمات الاساسية وتخفيف الفقر.

السياسات العامة:

- ١- تنفيذ اتفاقية السلام.
- ٢- تعزيز الامن والنسيج الاجتماعى.
- ٣- تقديم الخدمات الاساسية.

الاولويات:

- ١- تحقيق الامن.
- ٢- سد الفجوة فى الخدمات الاساسية.
- ٣- دعم الشراكة.

الميزانية:

٩٠٣٤٦٣٠٠٠٠٠	- القطاع السياسى
١٤٩٥٨٥٢٥٦٩٩٥	- القطاع الاقتصادى
٣٩٦٠٠٠٠٠٠٠٠	- الامن والدفاع
٦٢٥٩٤٩٤٩٠٠٠	- القطاع الاجتماعى
١٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠	- الاهلى الخاص
٦٥٦١٩٠٠٠٠٠٠	- الاستراتيجى والمعلومات
<u>٣١٤,٢٩٨,٤٠٥,٩٩٥</u>	<u>الجملة</u>

(١١) ولاية الخرطوم:

الاهداف العامة: تأسيس مناخ جاذب لوحدة البلاد وتعزيز الامن والتنمية المتوازنة وتخفيف الفقر

السياسات العامة :

- ١- تعزيز الامن وحفظ النسيج الاجتماعى.
- ٢- بسط الشورى والعدالة.
- ٣- الاصلاح الشريعى .

الأولويات:

- ١- تاهيل البنية التحتية .
- ٢- سد الفجوة في الخدمات الاساسية.
- ٣- ترسيخ الامن والاستقرار.

الميزانية:

٦١٣١٧٢٠٠٠٠٠٠٠	- القطاع الاقصادى
٣٨٢٤٩٧٠٠٠٠٠٠٠	- القطاع الاجتماعى
١٧٢٤٥٠٠٠٠٠٠٠	- المعلوماتية
<u>١,٠١٢,٩١٤,٠٠٠,٠٠٠</u>	الجملة

(١٢) ولاية كسلا:

الأهداف العامة: حفظ وحدة البلاد وتوطيد الأمن والتنمية المتوازنة وتخفيف الفقر.

السياسات العامة:

- ١- تعزيز القدرات الأمنية وترسيخ ثقافة السلام.
- ٢- الإصلاح التشريعى.
- ٣- تشجيع المنظمات والقطاع الخاص.

الأولويات:

- ١- دعم الشراكة السياسية.
- ٢- رتق النسيج الاجتماعى.
- ٣- توفير الخدمات الأساسية.

الميزانية:

٥٥٨٦٩٢٧٠٠٠	- القطاع السياسى
٦١١٣٣١٠٢٤	- القطاع الاقصادى
٣٠٩١٨٩١٧٠٠٠	- الامن والدفاع
٤٠٠٩٧٠٢٠٠٠٠	- القطاع الاجتماعى
٢٣٨٦٠٠٠٠٠٠٠	- الاهلى الخاص
<u>٦٧٠٤٠٠٠٠٠٠</u>	- الاستراتيجى والمعلومات
<u>٦٦٠,٠٧١,٣٨١,٠٠٠</u>	الجملة

(١٣) ولاية غرب دارفور:

الاهداف العامة: إعادة الاعمار وتوطيد الأمن والتنمية المتوازنة وسد الفجوات فى الخدمات.

السياسات العامة:

- ١- تعزيز الأمن وبسط الشورى والعدالة.
- ٢- حفظ النسيج الاجتماعى وتوطين النازحين.
- ٣- تنشيط دور الإدارة الأهلية لتحقيق السلام الاجتماعى.

الأولويات:

- ١- تحقيق الأمن.
- ٢- سد الفجوات فى مجال الخدمات.
- ٣- رتق النسيج الاجتماعى.

الميزانية:

٦٦٣٣٧.٠٠٠٠٠	- القطاع السياسى
٥٢٨٣٣١٣٤.٠٠٠	- القطاع الاقتصادى
١٥١٥٧٦.٠٠٠٠	- الامن والدفاع
١٥٤٧٦٤٦٦.٠٠٠	- القطاع الاجتماعى
٢١٩٩.٩.٠٠٠٠٠	- الاهلى ولخاص
١٥٥٩.٦٩٥.٠٠٠٠٠	- الاستراتيجى والمعلومات
١٥٥,٩٠٦,٩٥٠,٠٠٠	الجملة
٧,٨٦٥,٣١٠,٠٠٠	▪ ملخص قطاعات الحكم المحلى:

(١٤) ولاية البحر الاحمر:

الاهداف العامة: تعزيز الوحدة الوطنية والأمن الإجماع الوطنى وتخفيف الفقر.

السياسات العامة:

- ١- تعزيز الأمن.
- ٢- التوزيع العادل للخدمات.
- ٣- الإصلاح التشريعى.
- ٤- تنشيط دور الإدارة الأهلية.

الأولويات:

- ١- تحقيق الأمن.
- ٢- سد الفجوة فى الخدمات.
- ٣- رتق النسيج الاجتماعى ودعم الشراكة.

الميزانية:

٣٨٤٥٤٤١٦٠٠	- القطاع السياسى
٥٥٩٧٤٦٦٥٥٠٠٠	- القطاع الاقتصادى
-	- الامن والدفاع
٥٥٠٢٣٠٩٩٥٦٥	- القطاع الاجتماعى
-	- الاهلى الخاص
٤١٤٠٠٠٠٠٠	- الاستراتيجى والمعلومات
٦٠٩,٠٣٩,١٦٩,١٦٥	الجملة

(١٥) ولاية شمال دارفور:

الأهداف العامة: تعزيز الوحدة الوطنية وتوطيد الأمن والإجماع الوطنى وتخفيف الفقر.

السياسيات العامة:

- ١- تعزيز القدرات الأمنية.
- ٢- بسط الشورى والعدالة.
- ٣- توطين النازحين وتأمين إستقرارهم.

الأولويات:

- ١- إعادة الإعمار.
- ٢- تحقيق الأمن ورتق النسيج الاجتماعى.
- ٣- سد الفجوة فى الخدمات الأساسية.

الميزانية:

٢٥١٢٠٠٠٠٠٠٠	- القطاع السياسى
١٦٩٤١٩٠٠٠٠٠٠٠	- القطاع الاقتصادى
٢٠٥١٠٠٠٠٠٠٠	- الامن والدفاع
١١٠٥٩٠١٠٠٠٠٠٠٠	- القطاع الاجتماعى
١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	- الاهلى الخاص
٣١٣٢٠٠٠٠٠٠٠٠	- الاستراتيجى والمعلومات
١,٣١٤,٠١٥,٠٠٠,٠٠٠	الجملة

تقسيم الولايات الى مجموعات:

دواعى التقييم:

صعوبة تصنيف كل الولايات الى مجموعات متماثلة فى كافة المجالات (القدرات- الامكانات المادية والبشرية) لذلك جاء تقسيم الولايات كما يلى:
المجموعة (أ):

تضم الولايات ذات السمات العامة التالية:

- بنية حضارية حديثة ومتنوعة.
 - خدمات أساسية متوفرة.
 - اقتصاد مستقر نسبياً (زراعة، صناعة، تجارة، خدمات).
 - كثافة سكانية وحرارة سكانية مستقر.
- وتشمل ولايات (الخرطوم، الجزيرة).

المجموعة (ب):

تضم الولايات ذات السمات العامة التالية:

- نسيج اجتماعى مستقر نسبياً.
 - خدمات أساسية قاصرة على المدن.
 - إقتصاد غير مستقر (زراعياً، صناعياً، تجارياً، خدمياً).
 - بيئة عمرانية متواضعة فى المدن الكبيرة ومتخلف فى الأرياف.
 - بنية تحتية تحتاج لإعادة تأهيل أو إنشاء.
 - نشاط إقتصادى يغلب عليه الرعى، الزراعة.
- وتشمل ولايات: النيل الابيض، القضارف، الشمالية، سنار، شمال كردفان، نهر النيل.
- ### المجموعة (ج):

تضم الولايات ذات السمات العامة التالية:

- الاحتياج الى رفق النسيج الاجتماعى.
- خدمات أساسية متدهورة.
- إقتصاد يحتاج الى دعم وغير مستقر زراعياً، صناعياً، تجارياً، خدمياً.
- بنية عمرانية متواضعة فى طابعها العام.
- نشاط إقتصادى يغلب عليه الرعى، الزراعة.

وتشمل ولايات: شمال دارفور، جنوب دارفور، كسلا، البحر الأحمر، النيل الأزرق، جنوب كردفان.

- ١- ضرورة العمل على تكامل السياسات بحيث تخدم التنمية الاقتصادية مقاصد التنمية الاجتماعية.
- ٢- الاعتماد على التخطيط القاعدي بدلاً عن التخطيط الفوقى لبرامج التنمية.
- ٣- إعتقاد الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاصة فى تمويل وتنفيذ برامج التنمية.
- ٤- رصد إمكانات المجتمعات المحلية وتدريب قيادات المجتمع فى كل مراحل التخطيط التتموى.
- ٥- السعى لربط المجتمعات المحلية بشبكات المعلومات وتمكينهم من الإطلاع على تجارب الغير من النماذج الناجحة وإعتقاد أسلوب التحفيز لتشجيع المجتمعات المحلية.
- ٦- متابعة وتقييم البرامج والمشروعات المحلية وتعميم الناجح منها.

خاتمة:

لقد أفسح دستور البلاد الانتقالي ٢٠٠٥م المجال لتنمية الموارد المحلية من خلال إنزال السلطات وتمكين الولايات من إرتياد مجالات التنفيذ حسب الاولويات والشراكة مع المجتمع وقد لعب المغتربين دوراً رائداً فى تنمية مناطقهم وقد ساهمت الأندية والجمعيات القبلية فى جذب موارد المغتربين من خلال لجان كونت لذلك وسيساعد ذلك فى تقليل التوازن بين معدلات التنمية فى الولايات المختلفة. وأيضاً إعتماذ منهج التنمية القاعدية كأساس للتنمية القومية. ويتواصل الجهد فى التنافس الشريف بين ولايات السودان كافة فى التطوير والتنمية من أجل رفعة ورفاه الانسان السودانى فى ظل السلام والأمن والوحدة الوطنية -بإذن الله-

الملاحق

ادارة شؤون الولايات

تقديرات موازنة التنمية الولاية للعام المالي ٢٠٠٧م القطاعات المختلفة

تقديرات عام ٢٠٠٧م			المشروع
جملة	اجنبي	محلي	روع
			قطاعات الزراعة والرى والثروة الحيوانية
			مشروعات القطاع المروى
			أ) مشروعات وزارة الرى
٢,٠٠٠	٠	٢,٠٠٠	إنشاء السدود والخزانات
٢,٠٠٠	٠	٢,٠٠٠	تأهيل طلبات مشاريع النيل الازرق
٤٦٥	٠	٤٦٥	تأهيل طلبات الرى بالولايات (الطلبات الصينية)
٢,٠٠٠	٠	٢,٠٠٠	مشروع تأهيل وتجميع وكهربة مشاريع النيل الابيض
٦,٤٦٥	٠	٦,٤٦٥	جملة مشروعات وزارة الرى
			ب) مشروعات الزراعة
			مشروعات وزارة الزراعة والغابات
١٩,٠٠٠	٠	١٩,٠٠٠	مشروعات النفرة الزراعية
١,٥٠٠	٠	١,٥٠٠	مشروع تأهيل دلتا طوكر
١٠٠	٠	١٠٠	مشروع انتاج الارز بالدويم
٢,٨٨٠	١,٣٨٠	١,٥٠٠	مشروع تجديد سبل المعيشة المستدامة بالقاش
١٥٠	٠	١٥٠	مشروع جنوب النيل الازرق (تنمية مستدامة)
٢٠٠	٠	٢٠٠	دراسات وبحوث منطقة النيل الازرق
٣٠٠	٠	٣٠٠	مشروع سوبا شرق والعسيلات
٣٠٠	٠	٣٠٠	مشروع سوبا غرب والجموعية
١,٨٣٠	١,٤٣٠	٤٠٠	مشروع تنمية الزراعة المروية بمناطق (الرهدي، طيبة، الكمبر، الحرقه)
٢٦,٢٦٠	٢,٨١٠	٢٣,٤٥٠	جملة مشروعات وزارة الزراعة والغابات
٢,٥٠٠	٠	٢,٥٠٠	مشروعات القطاع المطرى
٢,٥٠٠	٠	٢,٥٠٠	توفير التقاوى للقطاع المطرى
١,٢٠٠	٠	١,٢٠٠	مشروع درء آثار الجفاف وضمن الامن الغذائى بولاية شمال كردفان
٥٠٠	١٠٠	٤٠٠	التنمية الريفية شمال كردفان
١,٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	التنمية الريفية جنوب كردفان
١,٢٠٠	٠	١,٢٠٠	مشروع درء آثار الجفاف والامن الغذائى شمال دارفور
٢,٥٦٠	٢,٠٦٠	٥٠٠	مشروع درء آثار الجفاف وضمن الامن الغذائى بولايات دارفور الكبرى
٥٠٠	٠	٥٠٠	مشروع تأهيل خور ابوجبل
١٥	٠	١٥	مشروع خور كلبوب بولاية البحر الاحمر
٥٠٠	٠	٥٠٠	مشروع جبل مرة للتنمية الريفية

٥٠٠	٠	٥٠٠	التنمية الريفية بولاية القضارف
٨٠٠	٠	٨٠٠	مشروع تنمية عد الفرسان ورهيد البردى
٥٠٠	٠	٥٠٠	مشروع أم بيضة الزراعى شمال دارفور
٥٠٠	٠	٥٠٠	مشروع وادى حمرة الزراعى شمال دارفور
٥٠٠	٠	٥٠٠	مشروع ام عجاج الزراعى جنوب دارفور
١,٢٥٠	١,٠٠٠	٢٥٠	برنامج غرب السودان لادارة الموارد
١,٨٢٠	١,٤٠٠	٤٢٠	مشروعات الامن الغذائى بولاية البحر الاحمر
٣٥٠	٠	٣٥٠	مشروع الامن الغذائى بولاية النيل الازرق جنوب كردفان وابيى
٥٠٠	٠	٥٠٠	مشروع الامن الغذائى بولاية الخرطوم والولايات الشمالية
٥٠٠	٠	٥٠٠	اعادة تأهيل الرى والطلبات بمشروع الهلالية
٢,٠٠٠	٠	٢,٠٠٠	اعادة تأهيل حزام الصمغ العربى
٥٠٠	٠	٥٠٠	التنمية الريفية ببخيرة النوبة
١٩,٦٩٥	٥,٠٦٠	١٤,٦٣٥	جملة مشروعات القطاع المبرى
			مشروعات الثروة الحيوانية
٥٠٠	٠	٥٠٠	البرنامج القومى لتأهيل صحة الحيوان
٣٠٠	٠	٣٠٠	مشروع تأهيل مراكز ونقاط التفقيش والتحقين
١,٥٠٠	٠	١,٥٠٠	مشروع تطعيم القطيع القومى
٢,٣٠٠	٠	٢,٣٠٠	جملة مشروعات الثروة الحيوانية
٥٤,٧٢٠	٧,٨٧٠	٤٦,٨٥٠	جملة الزراعة والرى والثروة الحيوانية
			القطاع الصناعى
٧٠٠	٢٠٠	٥٠٠	إنشاء وتأهيل المجمعات الصناعية الصغيرة
٧٠٠	٢٠٠	٥٠٠	جملة القطاع الصناعى (الولائية)
			مشروعات قطاع الطاقة (الكهرباء)
١,٠٠٠	٠	١,٠٠٠	مشروع كهرباء شبكات الضغط المتوسط (الولاية الشمالية)
١,٠٠٠	٠	١,٠٠٠	مشروعات كهرباء الريف sp2
١,٠٠٠	٠	١,٠٠٠	مشروع انارة ١٠٠٠ قرية بالطاقة الشمسية
٥٠٠	٠	٥٠٠	مشروع المولدات الصغيرة sGs
٣,٥٠٠	٠	٣,٥٠٠	جملة مشروعات قطاع الطاقة (الكهرباء) الولائية
			مشروعات قطاع الطرق والجسور
٢,٧٥٠	٢,٠٠٠	٧٥٠	مشروع كبرى المك نمر
٢,٧٥٠	٢,٠٠٠	٧٥٠	جملة مشروعات قطاع الطرق والجسور
			مشروعات قطاع التنمية الاجتماعية
			مشروعات الصحة الولائية
٨٩٣	١٤٣	٧٥٠	مشروع الرعاية الصحية الاولى

٨٦٧	١٦٧	٧٠٠	مشروعات مكافحة الملاريا والدرن والايذز
١,٥٩٦	٨١٦	٧٨٠	الاستعداد والاستجابة للطوارئ
١,٠٠٠	٠	١,٠٠٠	مشروع توظيف العلاج بالداخل
٥٠	٠	٥٠	مشروع توفير الخدمات الصحية والتغذية للامهات والاطفال فى المجتمعات الريفية
٥٠	٠	٥٠	برامج الصحة المتكاملة والتوليد والصحة الاولية (شمال دارفور)
٥٠	٠	٥٠	مشروع توفير خدمات الرعاية الصحية (شمال كردفان)
٢٠٠	٠	٢٠٠	مشروع ترقية الحالة الصحية-جنوب كردفان
١,٣٥٠	٦٠٠	٧٥٠	مشروع تأهيل وصيانة المستشفيات الريفية
٥٦	١٦	٤٠	مشروع خدمات الصحة الانجابية والمعلومات
٥٦٥	٢٠٠	٣٦٥	مشروع صحة الامومة بالولايات
٩٨٠	٢٨٠	٧٠٠	مشروع الصحة الانجابية فى مناطق النزاعات
٤٢٥	٣٠٥	١٢٠	برامج التحصين الموسع
٤٣٨	١٣٨	٣٠٠	مشروع صحة الامومة بولايات الشرق والغرب والجزيرة
٨٨٠	٢٨٠	٦٠٠	مشروع الصحة الانجابية فى المناطق الثلاث
٧٥٠	٠	٧٥٠	برامج الصحة (البرنامج الوطنى لمناهضة الفقر)
٢٥	٠	٢٥	مشروع القضاء على الناسور (دارفور الكبرى)
٢,٠٠٠	٨٠٠	١,٢٠٠	مشروع تطوير الخدمات الصحية بالولايات
١٢,١٧٥	٣,٧٤٥	٨,٤٣٠	جملة مشروعات الصحة
			التعليم
٣,٥٠٠	٠	٣,٥٠٠	دعم خدمات طلاب التعليم العالى
٢,٧٠٠	١,٢٠٠	١,٥٠٠	انشاء ودعم المعاهد التقنية
٥٠٠	٠	٥٠٠	مشروع تعليم الاساس (الخرطوم، دارفور الكبرى، كردفان الكبرى، القضارف)
١٠٠	٠	١٠٠	مشروع تعليم اليافعين (الخرطوم، دارفور الكبرى، كردفان الكبرى، القضارف)
١٠٠	٠	١٠٠	مشروع تدريب المعلمين (الخرطوم، دارفور الكبرى، كردفان الكبرى، القضارف)
٥٩	٤٢	١٧	مشروع تعليم الرحل (تطوير وتوعية التعليم الاساس فى المجتمعات الرحل)
٢,٣٣٣	٢,١٣٣	٢٠٠	مشروع التغذية المدرسية ومعالجة سوء التغذية الحادة
١,٣٩٨	١,١٤٨	٢٥٠	تأهيل مدارس المناطق المتأثرة بالحرب
٧٥٠	٠	٧٥٠	مشروع اجلاس الطلاب بالولايات
١,٤٠٠	١,٠٠٠	٤٠٠	مشروع مدارس الاساس بولايات دارفور الكبرى
٣٤٤	٢٤٦	٩٨	مشروع تطوير نوعية تعليم الاساس
٤٦٣	٣٣١	١٣٢	الاستعداد والاستجابة للطوارئ
٤٤٥	٢٩٥	١٥٠	مشروع تشييد مدارس اساس ريفية (شمال كردفان)
١٤,٢٥٧	٦,٣٩٥	٧,٨٦٢	جملة التعليم

			القطاع الادارى والاجتماعى
٣٤	٢٤	١٠	مشروع ترقية السياسات والتخطيط
١٠٤,٢	٧٤,٢	٣٠	مشروع الحماية الاولية
٤,٠٠٠	٠	٤,٠٠٠	مشروعات الاستخدام المنتج وتشغيل الخريجين
١,٠٠٠	٠	١,٠٠٠	تأهيل وتمكين المرأة وادماج قضايا الطفل فى التخطيط التتموى
٥٣	٣٨	١٥	مشروع معالجة الاطفال
١٩	١٤	٥	مشروع معالجة الاطفال المصابة بالايذ
١١	٨	٣	مشروع دعم السياسات القومية للغذاء
٧٤	٥٤	٢٠	مشروع المسوحات ومراقبة التغذية
٤٠٠	٠	٤٠٠	مشروع ادماج فئات الضمان الاجتماعى فى التيار الرئيسى للتنمية
٣٠٠	٠	٣٠٠	مشروع شبكات الامان الاجتماعية
٢٥٥	١٩٥	٦٠	مشروع بناء قدرات المنظمات الطوعية للمرأة
٢٠٨	١٦٠	٤٨	مشروع تعزيز المساواة فى النوع وتمكين المرأة
٣٥٩	٢٧٦	٨٣	مشروع الحكم الرشيد فى المناطق المتأثرة بالحرب
٢٥٠	١٩٢	٥٨	مشروع رفع الوعى للعاملين بالدولة
١,٨٢٠	١,٤٠٠	٤٢٠	مشروع بناء قدرات الحكم المحلى بجنوب كردفان
٢٠٠	٠	٢٠٠	مشروع اعادة توظيف النازحين بجنوب كردفان
١,٠٠٠	٠	١,٠٠٠	مشروع تأهيل مراكز التدريب المهنى
١,٠٠٠	٠	١,٢٧٠	مشروع توظيف العائدين بالمناطق المتأثرة بالحرب
٣٠٠	٠	٣٠٠	مشروع المعاش المستدام
٣,١٠٠	٤٠٠	٢,٧٠٠	مشروع تأهيل مشروعات البطانة
٢,٠٠٠	١,١٠٠	٩٠٠	مشروع تنمية المناطق الثلاث
٣,١٨٠	٣,٠٠٠	١٨٠	مشروع تنمية المجتمعات الفاعلية
٥,٨٠٠	٣,٤٠٠	٢,٤٠٠	مشروع صندوق تنمية المجتمع
١٠١	٧٢	٢٩	مشروع الحماية الاجتماعية
٢٣٥	١٦٨	٦٧	مشروع رفع قدرات الاطفال المشردين بمناطق النزاعات
٤٥	٣٢	١٣	مشروع الحماية من الالغام
٣٦٩	٢٦٤	١٠٥	مشروع المبادرة والطوارئ
٣٢	٢٢,٦	٩	مشروع التعليم العام وتحريك المجتمعات
٥٥	٣٩,٤	١٦	الاستعداد والاستجابة للطوارئ
٤٦	٣٣	١٣	مشروع الحملة الاعلامية للسودانيين العائدين
٢٦,٦١٩	١٠,٩٦٦	١٥,٦٥٣	جملة القطاع الادارى والاجتماعى
٥٣,٠٥١	٢١,١٠٦	٣١,٩٤٥	جملة قطاع التنمية الاجتماعية الولائية
			مشروعات المياه الولائية

٢,٠٠٠	٠	٢,٠٠٠	البرنامج القومي للمياه
٢١٧	١٥٥,٣	٦٢	مشروع مياه الشرب النقية
١٢٣	٨٧,٦	٣٥	مشروع ترقية الصرف الصحي
٩٠٤	٦٤٥,٦	٢٥٨	الاستعداد والاستجابة للطوارئ
٣٠٠	٠,٠	٣٠٠	مشروع المياه واصحاح البيئة
٤,٥٠٠	٠	٤,٥٠٠	مشروع مياه بورتسودان
٥٠٠	٠	٥٠٠	مشروع مياه نيالا
٢,٣٠٠	٢,٠٠٠	٣٠٠	مشروع توفير معدات المياه (محطات ريفية)
١,١٦٠	٤١٠	٧٥٠	مشروع محطة الخرطوم الجديدة لتتقية المياه
١,٣٠٠	١,٠٠٠	٣٠٠	مشروع حفر وتركيب ١٥٠ بئر كاملة
١,٠٠٠	٠	١,٠٠٠	مشروع مياه الفاشر
٢,٠٠٠	٠	٢,٠٠٠	مشروع مياه القضارف
١,٣٨٠	١,٠٠٠	٣٨٠	مشروع مياه كوستي
١,٣٨٠	١,٠٠٠	٣٨٠	مشروع مياه ربك
١,٥٤٠	١,٠٠٠	٥٤٠	مشروع مياه الدبة وابو حمد والتممة
١,٧٥٠	١,٠٠٠	٧٥٠	مشروع مياه دنقلا
٣٥٠	٠	٣٥٠	مشروع حفر ٦٠ حفير بالولايات الشرقية
١,٨٠٠	١,٠٠٠	٨٠٠	مشروع مياه مدني
١,٤٥٠	١,٤٠٠	٥٠	مشروع مياه الدامر وعطيرة
٨٢٠	٥٢٠	٣٠٠	مشروع تحسين الحصول على المياه
١٠٠	٠	١٠٠	مشروع توفير المياه بطرق الماشية بولاية جنوب كردفان
٣٠٠	٠	٣٠٠	مشروع توفير المياه لمدينة الابيض من المصادر الجنوبية
١٠٠	٠	١٠٠	مشروع تأهيل ظلمبات مشيش
٢,٠٥٠	٢,٠٠٠	٥٠	مشروع مياه الدالي والمزموم
٦٩٠	٦٤٠	٥٠	مشروع ٥٠ بئر بولاية شمال كردفان
٣٠,٠١٤	١٣,٨٥٩	١٦,١٥٥	جملة مشروعات المياه الولائية
			صناديق الاعمار
١,٥٠٠		١,٥٠٠	الصندوق القومي للاعمار
٤٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	صندوق اعمار دارفور
٢٧,٥٠٠	١٥,٠٠٠	١٢,٥٠٠	صندوق اعمار الشرق
٦٩,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٣٤,٠٠٠	جملة صناديق الاعمار

ملخص تقديرات موازنة التنمية الولائية للعام المالي ٢٠٠٧م:

تقديرات عام ٢٠٠٧م			المشروع
جملة	اجنبي	محلي	
٥٤,٧٢٠	٧,٨٧٠	٤٦,٨٥٠	قطاع الزراعة والرى والثروة الحيوانية
٧٠٠	٢٠٠	٥٠٠	القطاع الصناعى
٣,٥٠٠	٠	٣,٥٠٠	قطاع الطاقة (الكهرباء)
٢,٧٥٠	٢,٠٠٠	٧٥٠	قطاع الطرق
٥٣,٠٥١	٢١,١٠٦	٣١,٩٤٥	قطاع التنمية الاجتماعية
٣٠,٠١٤	١٣,٨٥٩	١٦,١٥٥	قطاع المياه
٢٣,٠٠٠	٠	٢٣,٠٠٠	التنمية الولائية غير المخصصة
٦٩,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٣٤,٠٠٠	صناديق الاعمار
٢,٠٠٠	٠	٢,٠٠٠	احتياطى التنمية
٢٣٨,٧٣٥	٨٠,٠٣٥	١٥٨,٧٠٠	اجمالى التنمية الولائية

